جامعة الأزهر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجا

آرَاءُ الكَرْمَانِيِّ فِي الوُقُوفِ فِي (غَرَائِبِ التَّفْسِيرِ وعَجَائِبِ التَّأْوِيلِ) دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ

الدكتور

غازي بن خلف العتيبي

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية

بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

الجزء الرابع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

آرَاءُ الكَرْمَانِيِّ فِي الوُقُوفِ فِي (غَرَائِبِ التَّفْسِيرِ وَعَجَائِبِ التَّأْوِيلِ)دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ دَلَالِيَّةٌ

غازي بن خلف العتيبي

قسم اللغة العربية ـ كلية اللغة العربية ـ بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: al-otaibi.ghazi@hotmail.com

الملخص

إن ظاهرة الوقف والابتداء من الظواهر التي لها أثر مهمٌّ في توضيحِ النصِّ القرآني، وتأديتِه الأداءَ السليم، فهو يُبَيِّن المواضع التي يحسن للقارئ أن يقف عليها بما يتواءم مع استقامة المعنى وسلامة اللغة وما تقتضيه علومها من نحو وصرف، وبهذا يتأتَّى لتالي القرآن إدراكُ المراد وتدبُّر المعنى وفهم المغزى.

لقد حظي علم الوقف والابتداء باهتمام العلماء وحرصهم، فصنَّفوا فيه التصانيف، وأبرزوا كثيراً من قضاياه ومسائله في ثنايا كتب التفسير وعلوم القرآن ومعانيه.

وكان ممَّا وفقني الله –تعالى– إليه أن وقفت على جملة من الوقوف في كتاب "غرائب التفسير وعجائب التأويل" للكرماني، فألفيتها مادة جديرة بالبحث، فعقدت العزم على جمعها ودراستها، فجاء البحث موسوماً بعنوان: ((آراء الكرماني في الوقوف في "غرائب التفسير وعجائب التأويل" دراسة نحوية دَلالية)).

الكلمات المفتاحية: آرَاءُ الكَرْمَانِيِّ ، الوُقُوفِ ، غَرَائِبِ التَّفْسِيرِ ، عَجَائِبِ التَّأْوِيلِ ، دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ ، دراسة دَلالِيَّةٌ ، الكرماني .

Karamani views on standing in (the exotic interpretations and interpretation wonders) is a semantic grammatical study

Ghazi bin Khalaf Al-Otaibi
Assistant Professor, Faculty of Arabic Language - Imam Muhammad bin Saud Islamic University , Kingdom of Saudi Arabia
Email: al-otaibi.ghazi@hotmail.com

Abstract

The phenomenon of endowment and initiation is one of the phenomena that have an important effect in clarifying the Quranic text, and its proper performance. It shows the places that the reader is able to stand on in a way that is consistent with the integrity of the meaning and integrity of the language and what its science requires in terms of exchange and discipline. And understand the significance.

The science of endowment and initiation received the attention and keenness of scholars, so they classified the categories, and highlighted many of its issues and issues in the folds of the books of interpretation and the sciences of the Qur'an and their meanings.

It was from what God Almighty helped me to stand on a sentence of standing in the book "Strange Things of Interpretation and Wonders of Interpretation" for Al-Kirmani. The Wonders of Interpretation "A Semantic Grammar Study)).

Keywords: Carmanic views, standing, exotic interpretations, miracles of interpretation, grammatical study, semantic study, Carmani.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

أما بعد:

فظاهرة الوقف والابتداء من الظواهر التي لها أثر مهمٌّ في توضيحِ النصِّ القرآني، وتأديتِه الأداءَ السليم، فهو يُبَيِّن المواضع التي يحسن للقارئ أن يقف عليها بما يتواءم مع استقامة المعنى وسلامة اللغة وما تقتضيه علومها من نحو وصرف، وبهذا يتأتَّى لتالي القرآن إدراكُ المراد وتدبُّر المعنى وفهم المغزى.

لقد حظي علم الوقف والابتداء باهتمام العلماء وحرصهم، فصنَّفوا فيه التصانيف، وأبرزوا كثيراً من قضاياه ومسائله في ثنايا كتب التفسير وعلوم القرآن ومعانيه.

وكان ممَّا وفقني الله –تعالى– إليه أن وقفت على جملة من الوقوف في كتاب "غرائب التفسير وعجائب التأويل" للكرماني، فألفيتها مادة جديرة بالبحث، فعقدت العزم على جمعها ودراستها، فجاء البحث موسوماً بعنوان: ((آراء الكرماني في الوقوف في "غرائب التفسير وعجائب التأويل" دراسة نحوية دَلالية)).

ولاختيار هذا الموضوع أسباب، منها:

أوَّلاً: العلاقة الوثيقة بين علم الوقف والابتداء وعلم النحو.

ثانياً: أثر المعنى والدلالة في علم الوقف والابتداء.

ثالثاً: ارتباط الموضوع بشخصية لها اهتمام بالدراسات القرآنية والنحوية.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

رابعاً: أنَّ الكتاب حوى بعض الوقوف الغريبة والعجيبة.

وأمَّا أهداف الدراسة، فمن أهمِّها:

أوَّلاً: الكشف عن أثر علم النحو في الوقف والابتداء.

ثانياً: إبراز أثر اختلاف الإعراب في وجوه الوقف.

ثالثاً: بيان أثر المعنى والدلالة في الوقف والابتداء.

رابعاً: تجلية آراء الكرماني في الوقوف وأدلَّته، والحكم عليها.

خامساً: توضيح ما انفرد به من آراء.

وأمَّا ما يتعلَّق بالدراسات السابقة في الكتاب، فقد وقفت على دراستين:

الأولى: ردود الكرماني على النَّحاة في كتابه "غرائب التفسير وعجائب التأويل" لعلي عبد الله محيسن، وأصل الدراسة جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير من جامعة ديالى، وقد نال الباحث بها الدرجة عام ١٤٣٣هـ.

وهذه الدراسة –كما وقفت عليها– سلَّطت الضوء على ردود الكرماني على النحويين في بعض المسائل النحوية، إذ بلغ عدد المسائل التي ناقشها الباحث اثنتين وأربعين مسألة، وأغفلت جانباً كبيراً من المسائل، ولم تتعرض الدراسة إلى قضايا الوقف والابتداء في الكتاب لا من قريب ولا من بعيد.

الثانية: التأويل النحوي عند الكرماني في كتابه "غرائب التفسير وعجائب التأويل" لشيماء حسين علي، وهو بحث منشور في مجلة مداد الآداب، العدد السادس عشر.

وهذه الدراسة –كما وقفت عليها أيضاً– جاءت في قرابة أربع وعشرين ورقة، وقد تناولت قضايا التأويل النحوي في الكتاب، وهي الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى، ولم تناقش ما نحن بصدده ولم تتعرض له ألبتَّة.

وأمَّا منهج البحث؛ فقد قام على الاستقراء والتحليل، وأشير أنَّي سرت في دراسة هذه المسائل على النحو الآتي:

أوَّلاً: جمع مسائل الوقف والابتداء في الكتاب.

ثانياً: تصنيفها حسب مباحث البحث.

ثالثاً: ترتيبها في المبحث الواحد حسب ترتيب المصحف.

رابعاً: وضع عنوان مناسب للمسألة.

خامساً: ذكر نصِّ الكرماني في المسألة.

سادساً: عرض آراء العلماء وأقوالهم في المسألة، مع توثيقها من مظانِّها الأصليَّة، فإن لم أتمكن من ذلك وثَّقتها من المصادر الأخرى التي أشارت إليها.

سابعاً: بيان القول الراجح في كل قضيَّة –إن بدا لي– مدعِّماً ذلك بالأدلَّة.

ثامناً: عزو الآيات القرآنية.

تاسعاً: تخريج القراءات القرآنية من كتب القراءات والتفاسير.

هذا ما يتعلق بالمنهج، وأمَّا خطَّة البحث، فقد اقتضت طبيعة المادة أن يُجعَل في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وفهارس.

المقدمة: أشرت فيها إلى أسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطَّته.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التمهيد: وفيه حديث عن أثر النحو في الوقف والابتداء.

المبحث الأوَّل: اختياراته واعتراضاته.

المبحث الثاني: ما وصفه بالغريب والعجيب.

الخاتمة: وفيها أهمُّ نتائج البحث.

الفهارس: وفيه:

- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

وبعد، فهذا ما هداني الله إليه وأعانني عليه، فإن وُفِقت فيه إلى الصواب وهُدِيت فيه إلى الرشاد، فهذا هو المطلوب والمبتغى، وإن كان غير ذلك، فحسبي أنَّ الحقَّ كان مرادي والصوابَ كان ضالتي.

وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

أثر النَّحو في الوقف والابتداء.

كان لا بدَّ لعلم الوقف والابتداء على جلالته وقدره الكبير من أن ينهض على أسس قويمة وقواعد متينة، وذلك من خلال تعلُّقه وصلته بعلوم أخرى.

لقد ارتبط هذا العلم بالنحو ارتباطاً وثيقاً، فكثير من قضاياه وأحكامه لا تنفكُّ عنه ولا تستغني عنه، لذا نرى النحو حاضراً في ميدانه، يُفاد من أحكامه وقواعده، ويُنْهَل من تعليلاته وضوابطه.

وقد تنبَّه إلى ذلك العلماء المتقدِّمون الذين لهم باع طويل في هذا المجال وقَدَمُ سَبْقٍ، وأدركوه إدراكاً جيداً، فتجدهم يُلزِمون الراغب في تحصيل هذا العلم بتعلُّم النحو وقواعده، وضبط أصوله وأسسه؛ إذ بدونه تزلُّ الأقدام ويولج في دائرة الأخطاء والأغلاط، قال أبو بكر بن مجاهد: "لا يقوم بالتمام إلا نحويٌّ عالم بالقراءات عالم بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن"(١).

فهنا نلاحظ أنَّ ابن مجاهد قدَّم النحو على غيره من العلوم التي لها صلة بعلم الوقف والابتداء، وما ذاك إلا لأنَّه أولى ما يوليه طالب علم الوقف والابتداء اهتمامه لتحصيل مراده ونيل مبتغاه.

---

(١) القطع والائتناف ١٨/١. وانظر: البرهان في علوم القرآن ٣٤٣/١، والإتقان في علوم القرآن ٢٤١/١-٢٤٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهذا ما دفع النحويين إلى الاهتمام بالتأليف فيه في وقت مبكر، وسبق غيرهم إليه، فلهم في ذلك النصيب الأوفى والقِدْح المُعَلَّى(١)، وإلى هذا يشير النحاس بقوله: "ولست أعلم أحداً من القرَّاء والأئمة الذين أُخِذت عنهم القراءة له كتاب مفرد في التمام إلا نافعاً ويعقوب، فإنِّي وجدت لكل واحد منهما كتاباً، وأمَّا النحويون فلهم كتب سنذكر منها ما يُحتَاج إليه في هذا الكتاب، فمن النحويين سعيد بن مسعدة وسهل بن محمد وأحمد بن جعفر ولمحمد بن الوليد شيء قد كان عمله في التمام وفي كتب الكسائي والفراء وأبي عبيدة"(٢).

ولم تَفُتْهم –أيضاً– الإشارة العميقة إلى أثر النحو وقواعده في هذا الفنِّ، فتراهم في مقدمات كتبهم ينصُّون على جملة من الضوابط النحوية التي ينبغي مراعاتها وإدراكها لمن رام تحصيل هذا العلم(٣).

وممَّا يُجَسد أثر النَّحو في الوقف أنَّنا نجد الكتب التي تناولت الوقف قد أسهبت في ذكر ما لا يتمُّ الوقف عليه نحويّاً، فذكروا أنَّه لا يتمُّ الوقف على العامل دون المعمول، ولا على المضاف دون ما أُضيف إليه، ولا على التابع دون المتبوع، ولا على النواسخ دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها، ولا على المقطوع منه دون القطع، ولا على المفسَّر عنه دون التفسير، ولا على الموصول دون صلته، ولا على الفعل دون مصدره، ولا على المصدر دون آلته، ولا على حروف الاستفهام دون ما اسْتُفْهِم بها عنه، ولا على حروف الجزاء دون الفعل الذي يليها، ولا على

(١) انظر: كتب الوقف والابتداء وعلاقتها بالنحو ١٧٤-١٧٧، ومقدمة تحقيق الوقف والابتداء لابن الغزَّال ١٢-٢٣، ومقدمة تحقيق علل الوقوف ١/٢٤-٣١.
(٢) القطع والائتناف ١/٢-٣.
(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/١١٥ وما بعدها، والقطع والائتناف ١/١٨-٢١.

الفعل الذي يليها دون جواب الجزاء، ولا على القسم دون جوابه، ولا على القول دون مقوله، ونحو ذلك مِمَّا له تعلُّق بما قبله وصلة[١].

وهذا كلُّه يؤكِّد حاجة الوقف والابتداء حاجة شديدة إلى النحو؛ إذ من المتقرر في النحو أنَّه لا يتمُّ الوقف ولا يحسن قبل تمام أركان الجملة ومتعلَّقاتها.

ومِمَّا يُعَزِّز ويوكِّدُ أثر النحو –أيضاً– في الوقف والابتداء أنَّ كثيراً من أحكامه قد تختلف وتتغير باختلاف وتغيُّر التقديرات النحوية، فقد يكون الوقف جائزاً على إعراب، وغير جائز على إعراب آخر[٢]، قال السيوطي: "فأمَّا احتياجه؛ (أي: الوقف والابتداء) إلى علم النحو وتقديراته، فلأنَّ مَنْ جَعَلَ: ﴿مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ﴾ منصوباً على الإغراء وَقَفَ على ما قبله، أمَّا إذا أعمل فيه ما قبله فلا يقف"[٣].

وما سيأتي في ثنايا هذا البحث يدلُّ على ذلك ويؤكِّده.

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ١/١١٦-١١٧، والكامل في القراءات ١٣٧-١٣٨، والوقف والابتداء لابن الغزَّال ١٣٨، وعلل الوقوف ١/١٣٢-١٤٣، والتسهيل لعلوم التنزيل ١/١٧، والبرهان في علوم القرآن ١/٣٥٥، والنشر في القراءات العشر ١/٢٣٠-٢٣١، والإتقان في علوم القرآن ١/٢٣٢-٢٣٣، ومنار الهدى ٤٦-٤٨.

(٢) انظر: التسهيل لعلوم التنزيل ١/١٧، والنشر في القراءات العشر ١/٢٢٧، والإتقان في علوم القرآن ١/٢٣٦، ومنار الهدى ٢٦، ٢٨، ٣٠.

(٣) الإتقان في علوم القرآن ١/٢٤٢. وانظر: البرهان في علوم القرآن ١/٣٤٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الأوَّل: اختياراته واعتراضاته.

الوقف على ﴿ذَلُولٌ﴾

في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ﴾[١]

قال الكرماني: "جُلُّ المفسرين على أنَّه الإثارة والسقي جميعاً، ووقف سهل – يعني: أبا حاتم السجستاني– في جماعة على ﴿ذَلُولٌ﴾، فلمَّا وقف لم يحسن زيادة (لا) مع (الواو). قلت: كقوله: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾، وسقط الاعتراض"[٢].

- **المناقشة**:

في الوقف على ﴿ذَلُولٌ﴾ والابتداء بـــ﴿تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾ خلاف بين العلماء، هذا بيانه:

القول الأوَّل: الجواز، وهو قول أبي حاتم السجستاني[٣] وزكريا الأنصاري[٤] وأحمد الأشموني[٥]، وهو ظاهر كلام الكرماني[٦]، وحكاه بعضهم دون نسبة[٧].

---

(١) البقرة ٧١.

(٢) غرائب التفسير: ١٤٨/١.

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٢١/١، والتفسير البسيط ٣٩/٣، وغرائب التفسير ١٤٨/١، ولباب التفاسير ٢٩٣/١.

(٤) انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد ٩٩.

(٥) انظر: منار الهدى ٩٩.

(٦) انظر: غرائب التفسير ١٤٨/١.

(٧) انظر: المحرر الوجيز ١٦٤/١، والتبيان في إعراب القرآن ٧٦/١، والفريد في إعراب القرآن ٢٩١/١، والجامع لأحكام القرآن ١٨٩/٢، والبحر المحيط ٤٢٠/١، والدر المصون ٤٢٩/١.

والمعنى على هذا وصف البقرة بأنَّها تثير الأرض ولا تسقي الحرث[١]، قال أبو حاتم: "إنَّ الله –تعالى– وصف هذه البقرة بما لا يعرفه الناس وصفاً لغيرها من البقر، فجعلها تثير الأرض ولا تسقي الحرث على خلاف ما نشاهد من بقرنا"[٢].

وعلى هذا تكون جملة ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ مستأنفة، واستئنافها على وجهين:

أحدهما: أنَّها خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هي تثير الأرض، ذكره الكرماني[٣] وغيره[٤].

والثاني: أنَّها مستأنفة بنفسها من غير تقدير مبتدأ، فهي جملة فعليَّة ابتُدِئ بها؛ لمجرد الإخبار بذلك، ذكره السمين[٥] وابن عادل[٦].

وممَّا يُشَار إليه أنَّ الكرماني عزا هذا القول للزجاج[٧]، وما في معانيه مخالف لذلك حيث قال – معلِّقاً على الآية–: "معناه: ليست بذلول ولا مثيرة"[٨].

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٢١/١، ولباب التفاسير ٢٩٣/١، والمحرر الوجيز ١٦٤/١، والجامع لأحكام القرآن ١٨٩/٢.
(٢) التفسير البسيط ٣٩/٣.
(٣) انظر: لباب التفاسير ٢٩٣/١.
(٤) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٢٩١/١، والمقصد لتلخيص ما في المرشد ٩٩، ومنار الهدى ٩٩.
(٥) انظر: الدر المصون ٤٢٩/١.
(٦) انظر: اللباب في علوم الكتاب ١٦٩/٢.
(٧) انظر: لباب التفاسير ٢٩٣/١.
(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٥٢/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القول الثاني: المنع، وهو قول الفراء[١] والأخفش الأصغر علي بن سليمان[٢] وأبي بكر بن الأنباري[٣] والنحاس[٤] والواحدي[٥] والعكبري[٦] والهمذاني[٧].

وعدُّوا جملة ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ داخلة في حيز النفي، وعليه يكون المعنى: لم تذلل بالعمل لا في حرث ولا في سقي[٨].

وقد عُلِّل هذا الحكم بثلاثة أوجه:

الأوَّل: ما ذكره الأخفش الأصغر، وهو أنَّ بعده ﴿وَلَا تَسْقِى ٱلْحَرْثَ﴾، فلو كان مستأنفاً لما صحَّ دخول (لا) بينه وبين (الواو)[٩].

ولم يسلِّم الكرماني بهذا، فنفي المعطوف لا يستلزم نفي المعطوف عليه، واستدلَّ على ذلك بقوله –تعالى–: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾[١٠].

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٢١/١، والقطع والائتناف ٦٤، والتفسير البسيط ٣٩/٣.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٣٦/١، والجامع لأحكام القرآن ١٨٩/٢، والدر المصون ٤٢٩/١.
(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٠/١-٥٢١.
(٤) انظر: القطع والائتناف ٦٤-٦٥.
(٥) انظر: التفسير البسيط ٣٩/٣-٤٠.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٦/١.
(٧) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٢٩١/١.
(٨) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٢١/١، والقطع والائتناف ٦٤-٦٥، والتفسير البسيط ٣٩/٣، والجامع لأحكام القرآن ١٨٩/٢.
(٩) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٣٦/١، والجامع لأحكام القرآن ١٨٩/٢، والدر المصون ٤٢٩/١.
(١٠) الأنعام ١٤.

الثاني: أنَّها لو كانت تثير الأرض لكانت الإثارة قد ذلَّلتها، وقد نُفِي عنها هذا الوصف الأخير(١).

وقد أُجِيب عنه بأنَّ إثارة الأرض عبارة عن مرحها ونشاطها، فإنَّ من عادة البقر إذا بَطِرت أن تضرب بقرنها وأظلافها فتثير تراب الأرض(٢).

الثالث: أنَّ التي تثير الأرض لا يُعدَم منها سقي الحرث(٣).

ويمكن أن يُجَاب عنه بما تقدَّم من جواب عن الوجه الثاني، وعليه فالسقي منها متعذِّر، أو أن يقال: إنَّ ذلك ليس على إطلاقه، فقد يُستَخدَم بعض البقر في الحرث دون السقي، إمَّا للحاجة إليه في الحرث فقط، وإمَّا لعدم إتقانه السقي؛ فإنَّ كلا العملين يحتاج دُرْبة وتعليماً.

وفي الموقع الإعرابي لجملة ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ على هذا القول آراء:

الأوَّل: أنَّها صفة لـ(ذلول)، وهو قول الأكثر(٤).

الثاني: أنَّها صفة للبقرة، وهو قول القرطبي(٥).

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٢١/١، والتبيان في إعراب القرآن ٧٦/١، والفريد في إعراب القرآن ٢٩١/١، والجامع لأحكام القرآن ١٨٩/٢.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٨٩/٢-١٩٠، والبحر المحيط ٤٢٠/١، والدر المصون ١/ ٤٢٩-٤٣٠.

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٢١/١، والتفسير البسيط ٣٩/٣.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٢٠/١-٥٢١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٦/١، والتفسير البسيط ٣٨/٣-٤٠، والكشاف ٢٨٨/١، وأنوار التنزيل ٨٧/١، والفريد في إعراب القرآن ٢٩١/١، والبحر المحيط ٤٢٠/١-٤٢١.

(٥) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٨٩/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وفيه نظر؛ فقد ذكر السمين أنَّ ذلك يستلزم كونها ذلولاً، وقد نُفِي عنها هذا الوصف(١).

قلت: ما ذكره وجيه إلا إن حُمِلت الإثارة على المرح والنشاط –كما تقدَّم– فيصحُّ هذا الرأي.

الثالث: أنَّها حال من الضمير في (ذلول)، وعلى هذا يكون التقدير: لا تَذِلُّ في حال إثارتها، وهو قول مكي(٢) والعكبري(٣) والسمين(٤) وابن عادل(٥).

الرابع: أنَّها حال من البقرة، وهي نكرة قد خُصِّصت بالوصف، ومجيء الحال من النكرة الموصوفة جائز، ذكره أبو حيان(٦) والسمين(٧) وابن عادل(٨).

الخامس: أنَّها بدلٌ من (ذلول)؛ لأنَّ (لا) إذا دخلت على الصفة فلا بدَّ من التكرار، وعليه يكون التقدير: بقرة لا تثير الأرض ولا تسقي الحرث، وهو قول ابن أبي الربيع(٩).

ويظهر لي ممَّا تقدَّم أنَّ قول المانعين أوجه، وذلك لما يلي:

---

(١) انظر: الدر المصون ٤٢٩/١.
(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٣٨/١.
(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٦/١.
(٤) انظر: الدر المصون ٤٢٩/١.
(٥) انظر: اللباب في علوم الكتاب ١٦٩/٢.
(٦) انظر: البحر المحيط ٤٢٠/١-٤٢١.
(٧) انظر: الدر المصون ٤٢٩/١.
(٨) انظر: اللباب في علوم الكتاب ١٦٩/٢.
(٩) انظر: تفسير القرآن الكريم ٤٧٥/٢.

أوَّلاً: أنَّ المأثور في تفسير هذه الآية عن الأئمة أنَّها ليست بذلول فتثيرَ الأرض وتسقيَ الحرث كما نصَّ على ذلك الكرماني[١] وغيره[٢].

ثانياً: أنَّ حمل أحد الفعلين على النفي دون الآخر خلاف الظاهر، فإنَّ الأصل حملهما عليه جميعاً، ولا يُعدَل عن ذلك إلا بمرجِّح قوي، ألا ترى أنَّ المراد إذا قلت: محمد ليس بكاتب شاعر نفيُ الفعلين عنه جميعاً، وليس نفيَ أحدهما دون الآخر.

وأمَّا من حيث الإعراب، فالأولى حمل جملة ﴿تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ على أنَّها صفة لـ(ذلول)؛ نظراً لدلالة المعنى عليه وبعده عن التكلُّف.

موضع الوقف في ﴿ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾

من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾[٣]

قال الكرماني: "وقوله: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ متَّصل بمضمر؛ أي: ويقولان: رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا، ومن القرَّاء من وقف على البيت، ورفع إسماعيل بالابتداء، وجعل البناء من إبراهيم، والدعاء من إسماعيل، والوجه هو الأوَّل؛ لقوله: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ﴾"[٤].

---

(١) انظر: غرائب التفسير: ١٤٨/١.

(٢) انظر: جامع البيان ٢١٢/٢-٢١٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١٥٢/١، وإيضاح الوقف والابتداء ٥٢١/١، والقطع والائتناف ٦٤-٦٥، والكشف والبيان ٢١٨/١، والهداية إلى بلوغ النهاية ٣٠٧/١، والتفسير البسيط ٣٩/٣.

(٣) البقرة ١٢٧.

(٤) غرائب التفسير ١٧٦/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- **المناقشة**:

في مكان الوقف في قوله –تعالى–: ﴿مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾ قولان للعلماء، تفصيلهما على النحو الآتي:

القول الأوَّل: جواز الوقف على (البيت) والابتداء بـ(إسماعيل)، وهو قول الأخفش[(١)]، وحكاه الكرماني وغيره عن بعض القرَّاء[(٢)].

وعليه المعنى: "كان إبراهيم يبني، وكان إسماعيل يدعو"[(٣)].

وحجَّتهم في ذلك ما رُوِي عن علي –رضي الله عنه– أنَّ إبراهيم الذي بناه وحده وإسماعيل حينئذٍ طفل صغير[(٤)].

وعلى هذا يكون (إسماعيل) –كما ذكر الكرماني– مبتدأً مرفوعاً، وخبره قولاً محذوفاً هو العامل في قوله: ربنا تقبل منَّا، وعليه التقدير: وإسماعيلُ يقولُ: ربنا تقبَّل منَّا[(٥)].

---

(١) انظر: معاني القرآن للأخفش ١٥٦، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/١، والقطع والائتناف ٧٩.

(٢) انظر: المكتفى ١٧٥-١٧٦، وغرائب التفسير ١٧٦/١، ولباب التفاسير ٤٣١/١، والمقصد لتلخيص ما في المرشد ١١٣، ومنار الهدى ١١٣.

(٣) لباب التفاسير ٤٣١/١. وانظر: معاني القرآن للأخفش ١٥٦، والقطع والائتناف ٧٩، والتبيان في إعراب القرآن ١١٥/١، والفريد في إعراب القرآن ٣٨٣/١.

(٤) انظر: جامع البيان ٦٨/٣-٧٠، والمحرر الوجيز ٢١٠/١، والبحر المحيط ٥٥٨/١، والدر المصون ١١٤/٢، واللباب في علوم الكتاب ٤٧٩/٢.

(٥) انظر: غرائب التفسير ١٧٦/١، ولباب التفاسير ٤٣١/١، والمحرر الوجيز ٢١٠/١، والتبيان في إعراب القرآن ١١٥/١، والفريد في إعراب القرآن ٣٨٣/١.

وفي موقع هذه الجملة الإعرابي رأيان:

أحدهما: أنَّها استئنافية لا محلَّ لها من الإعراب، وهو قول الأخفش[١] وأحمد الأشموني[٢].

والآخر: أنَّها في موضع نصب حال، وعليه يكون التقدير: وإذ يرفع إبراهيم القواعد حال كون إسماعيل يقول: ربنا تقبل منَّا، وهو قول أبي حيَّان[٣] والسمين[٤] وابن عادل[٥].

القول الثاني: جواز الوقف على (إسماعيل) والابتداء بما بعده، وهو قول نافع[٦] وأبي حاتم السجستاني[٧] وأبي بكر بن الأنباري[٨] وأبي عمرو الداني[٩] والكرماني[١٠] وأحمد الأُشموني[١١].

والمعنى على هذا: وإذ يرفع إبراهيمُ وإسماعيلُ القواعدَ من البيت[١٢].

---

(١) انظر: القطع والائتناف ٧٩.
(٢) انظر: منار الهدى ١١٣.
(٣) انظر: البحر المحيط ٥٥٨/١.
(٤) انظر: الدر المصون ١١٤/٢.
(٥) انظر: اللباب في علوم الكتاب ٤٨٠/٢.
(٦) انظر: القطع والائتناف ٧٩.
(٧) انظر: القطع والائتناف ٧٩.
(٨) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٥٣٢/١.
(٩) انظر: المكتفى ١٧٦.
(١٠) انظر: غرائب التفسير ١٧٦/١.
(١١) انظر: منار الهدى ١١٣.
(١٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٧٨/١، ولباب التفاسير ٤٣٠/١، والكشاف ٣١١/١، والمحرر الوجيز ٢١٠/١، والجامع لأحكام القرآن ٣٩٥/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

واحتجُّوا لذلك بما يلي:

أوَّلاً: أنَّ جمهور أهل التأويل نصُّوا على أنَّ إبراهيم وإسماعيل كليهما رفع القواعد من البيت(١).

ثانياً: ما ذكره الكرماني، وهو أنَّ في قوله تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِىَ﴾(٢) دلالة على ذلك؛ فالعهد لهما بالاهتمام بشؤون البيت يُفهَمُ منه أنَّ إسماعيل كان مشاركاً لأبيه في البناء(٣).

وبناء على ما تقدَّم يكون (إسماعيل) اسماً معطوفاً على (إبراهيم)، و(ربنا تقبل منَّا) معمولاً لفعل محذوف عائد على إبراهيم وإسماعيل، تقديره: يقولان(٤).

وأمَّا موقع (يقولان: ربنا تقبل منَّا) الإعرابي، ففيه توجيهان:

أحدهما: أنَّها في محل نصب حال، وعليه يكون التقدير: وإذ يرفعان القواعد قائلين: ربنا تقبل منَّا، وهو قول الجمهور(٥).

---

(١) انظر: جامع البيان ٦٤/٣، ٧٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٤٣٩/١-٤٤١، والتفسير البسيط ٣١٦/٣، ومعالم التنزيل ١٥٠/١، ومنار الهدى ١١٣.

(٢) البقرة ١٢٥.

(٣) انظر: غرائب التفسير ١٧٦/١.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٠٨/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٦٢/١، ولباب التفاسير ٤٣٠/١، والمحرر الوجيز ٢١٠/١.

(٥) انظر: الكشاف ٣١١/١، والتبيان في إعراب القرآن ١١٥/١، والفريد في إعراب القرآن ٣٨٣/١، وأنوار التنزيل ١٠٦/١، وفتوح الغيب ٨٨/٣، والبحر المحيط ٥٥٩/١، والدر المصون ١١٤/٢.

والآخر: أنَّها في محلِّ عطف على ما قبلها، ويكون (يقولان) هو العامل في (إذ)، وعليه التقدير: ويقولان: ربنا تقبل منَّا إذ يرفعان القواعد من البيت؛ أي: وقت رفعهما، وقد جوَّزه أبو حيان(١) والسمين(٢) وابن عادل(٣).

والحاصل أنَّ كلا الوقفين لهما ما يسوِّغهما نحويّاً إلا أنَّ القول الثاني هو الأقرب لما يلي:

أوَّلاً: أنَّ قراءة ابن مسعود وأبي بن كعب: ﴿يَقُولانِ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾(٤) تؤيِّد ذلك، ففيها التصريح بلفظ القول العائد على إبراهيم وإسماعيل –عليهما السلام–.

ثانياً: أنَّ ظاهر الآية يدلُّ على مشاركة إسماعيل لأبيه في البناء، فإنَّ في قوله –تعالى–: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ﴾ إشارة إلى أنَّ إسماعيل لم يكن ليقول ذلك إلا وهو رجل كامل أو غلام قد أدرك مواضع الخير والشرِّ، وإذا كان كذلك فمعلوم أنَّه لم يكن تاركاً معونة أبيه إمَّا على البناء وإمَّا على مناولته الحجارة، وأيُّ ذلك كان منه فقد دخل في معنى مَنْ رفع قواعد البيت، وثبت أنَّ القول المضمر خبر عنه وعن أبيه –عليهما السلام–(٥).

---

(١) انظر: البحر المحيط ٥٥٩/١.

(٢) انظر: الدر المصون ١١٤/٢.

(٣) انظر: اللباب في علوم الكتاب ٤٨٠/٢.

(٤) انظر: المحتسب ١٠٨/١، والمحرر الوجيز ٢١١/١، وشواذ القراءات ٧٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٨٣/١، والبحر المحيط ٥٥٩/١.

(٥) انظر: جامع البيان ٧٢/٣، والمحرر الوجيز ٢١١/١، والبحر المحيط ٥٥٨/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثالثاً: في الآية دلالة على أنَّ إسماعيل كان يناول أباه الحجارة –وهو أحد الأوجه التي قيلت في تفسير الآية[١]– حيث أَخَّر إسماعيل عن إبراهيم ووسَّط بينهما المفعول المؤخَّر مرتبته من الفاعل، وهو: إسماعيل[٢].

الوقف على ﴿جُنَاحَ﴾

في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾[٣]

قال الكرماني: "ومن وقف على ﴿جُنَاحَ﴾ وابتدأ: ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ ففيه بعد من وجهين؛ أحدهما: أنَّ قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ﴾ يُكرَّر في القرآن وصلته عليه، والثاني: أنَّه زعم أنَّ ﴿عَلَيْهِ﴾ إغراء، والإغراء إنَّما يكون للمخاطب دون الغائب"[٤].

- **المناقشة**:

اختلف العلماء في الوقف على ﴿جُنَاحَ﴾ والابتداء بـ﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ على قولين:

القول الأوَّل: الجواز، وهو قول الشافعي[٥]، وحكاه الكرماني وغيره عن بعض العلماء دون نسبة[٦].

وعلَّلوا ذلك بأنَّ السعي بين الصفا والمروة واجب[١].

---

(١) انظر: جامع البيان ٦٧/٣-٦٨، والهداية إلى بلوغ النهاية ٤٣٩/١، والمحرر الوجيز ٢١٠/١.
(٢) انظر: فتوح الغيب ٨٨/٣.
(٣) البقرة ١٥٨.
(٤) غرائب التفسير ١٨٧/١.
(٥) انظر: الكامل في القراءات ١٤٠.
(٦) انظر: القطع والائتناف ٨٦، وغرائب التفسير ١٨٧/١، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٥٣/١، والتبيان في إعراب القرآن ١٣٠/١، ومنار الهدى ١١٩.

وعلى هذا فجواب (لا) محذوف، تقديره: في الحجِّ، و﴿عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ من باب الإغراء، فيكون المصدر المؤول في محلِّ نصب، والتقدير: ليلزم الطواف[٢].

ويمكن أن يُعْرَبَ ﴿عَلَيْهِ﴾ خبراً مقدَّماً، و﴿أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ مصدراً مؤولاً مرفوعاً بالابتداء[٣].

القول الثاني: المنع، وعدُّ ذلك ضعيفاً، وهو قول النحاس[٤] والكرماني[٥] والباقولي[٦] والسمين[٧] وابن عادل[٨] وابن الجزري[٩] وأحمد الأُشموني[١٠].

ورأوا أنَّ الوقف على ﴿أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ هو المختار؛ لأنَّ ﴿عَلَيْهِ﴾ خبر (لا)، و﴿أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ متعلِّق به، وأصله: في أن يطَّوف، فحُذِف حرف الجرِّ مع (أنْ)، وحذفه قياسي؛ لأنَّه لم يُلْبِس[١١].

وفي محلِّه الخلاف المشهور بين الخليل والكسائي، فالأوَّل يرى أنَّه النصب والآخر يرى أنَّه الجرُّ[١].

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٣٠، والفريد في إعراب القرآن ١/٤١٦، والدر المصون ٢/١٨٩، ومنار الهدى ١١٩.
(٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٣٠، والفريد في إعراب القرآن ١/٤١٦، والدر المصون ٢/١٨٩.
(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٣٠، والدر المصون ٢/١٨٩، واللباب في علوم الكتاب ٣/٩٦.
(٤) انظر: القطع والائتناف ٨٦.
(٥) انظر: غرائب التفسير ١/١٨٧.
(٦) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/١٥٣.
(٧) انظر: الدر المصون ٢/١٨٩.
(٨) انظر: اللباب في علوم الكتاب ٣/٩٦.
(٩) انظر: النشر في القراءات العشر ١/٢٣١.
(١٠) انظر: منار الهدى ١١٩.
(١١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٣٠، والفريد في إعراب القرآن ١/٤١٦، والبحر المحيط ١/٦٣٢، والدر المصون ٢/١٨٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعلى هذا فالمعنى: فلا إثمَ عليه في الطواف بينهما[٢]، فالآية جاءت لنفي الجُنَاح والإثم عن المسلمين الذين تحرَّجوا أن يسعوا بينهما؛ لما كانا عليهما من صنمين يعظِّمهما أهل الجاهلية[٣].

وأمَّا قول المجيزين فقد ردَّه الكرماني بما يلي[٤]:

أوَّلاً: أنَّه تكرَّر مجيء ﴿وَلَاجُنَاحَ﴾ في القرآن، وفي هذه المواضع جواب (لا) ينفكُّ عنها.

ثانياً: أنَّ الإغراء إنَّما ورد في اللغة الفصيحة مع الخطاب[٥].

وأمَّا ما حكاه سيبويه من قولهم: "عليه رجلاً ليسني" فشيء شاذٌّ قليل لا يُحمَل عليه الكتاب العزيز، قال سيبويه: "ولا يجوز أن تقول: رويده زيداً ودونه عمراً، وأنت تريد غير المخاطب؛ لأنَّه ليس بفعل ولا يتصرَّف تصرُّفه، وحدَّثني من سمعه أنَّ بعضهم قال: عليه رجلاً ليسني، وهذا قليل، شبَّهوه بالفعل"[٦].

---

(١) انظر: الكتاب ١٢٧/٣-١٢٨، والمقتضب ٣٤٧/٢، وشرح كتاب سيبويه ٣٤٦/٣، والارتشاف ٢٠٩٠/٤، وهمع الهوامع ٧/٣.

(٢) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٥٣/١، والتبيان في إعراب القرآن ١٣٠/١، والبحر المحيط ٦٣٢/١.

(٣) انظر: جامع البيان ٢٣٠/٣-٢٣١، والكشف والبيان ٢٦/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٥٢١/١، ومعالم التنزيل ١٧٣/١، والمحرر الوجيز ٢٢٩/١.

(٤) انظر: غرائب التفسير ١٨٧/١.

(٥) انظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١٥٣/١، والتبيان في إعراب القرآن ١٣٠/١، والدر المصون ١٨٩/٢، ومنار الهدى ١١٩.

(٦) الكتاب ٢٥٠/١. وانظر: المقتضب ٢٨٠/٣، والأصول ٢٩٠/٢، وشرح كتاب سيبويه ١٥٠/٢-١٥١.

وما ذهب إليه المانعون هو الأولى؛ لاتِّفاقه مع المعنى المراد من الآية الكريمة والصناعة النحوية –كما تقدَّم–.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

موضع الوقف في قوله تعالى:

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾[1]

قال الكرماني: "و(الوصيَّة): رُفِعَ من وجهين: أحدهما: بـ(كُتِبَ)، والثاني: بالابتداء، وخبره (للوالدين)، وقيل: (عليه) مضمر، فيكون (كُتِبَ) بمعنى: قيل، فتكون الجملة محكيَّة، وهذا أحد قولي الفراء، وإلى هذا ذهب الأخفش -أيضاً-، فقال: (إِنْ تَرَكَ) شرط، وجزاؤه (فالوصيَّة) فحذف الفاء. وفي قوله ضعف؛ لأنَّ حذف الفاء من جواب الشرط بعيد، وفي ارتفاع الوصية بـ(كُتِبَ) كلام؛ لأنَّ المصدر لا يعمل فيما قبله، فيبقى (إذا) بلا عامل. وقول النحاس: النية التقديم على تقدير: كُتِبَ الوصيةُ إذا حضر سهوٌ، لأنَّ المصدر مثلاً إذا تقدَّم تقدَّم بصلته، وإن تأخَّر تأخَّر بصلته، ولا يجوز أن يتأخَّر البعض ويتقدَّم البعض، وقيل: العامل فيه (الإيصاء)، وتقديره: كُتِبَ الإيصاءُ إذا حَضَرَ. فيحسن الوقف على (الموت) على قول الأخفش، وعلى (خيرًا) على قول الفراء، وعلى (بالمعروف) عند سائر القرَّاء"[2].

- **المناقشة**:

موطن الوقف في هذه الآية يتوقَّف على التوجيه الإعرابي للوصية؛ لذا من المناسب عرض أقوال المعربين فيها، متبعاً كلَّ قولٍ موضع الوقف اللائق به.

---

(١) البقرة ١٨٠.

(٢) غرائب التفسير ١/١٩٦-١٩٧.

القول الأوَّل: أنَّ (الوصية) مرفوعة بالابتداء، وخبرها (للوالدين)، و(كُتِبَ) في الآية بمعنى: قيل، فتكون جملة (الوصية للوالدين) محكيَّة، وهي في محل رفع نائب فاعل، وهذا القول أحد قولي الفراء[١] والزجاج[٢] والثعلبي[٣] والواحدي[٤]، وهو ظاهر كلام الكرماني[٥].

وقد ذكر الكرماني أنَّ الوجه في الوقف على هذا القول يكون على ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾[٦].

وفيه نظر؛ لأنَّه يلزم على هذا الفصل بين القول ومقوله، وهذا لا يجوز[٧].

والأولى على هذا القول الوقف علـــى ﴿ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ والابتداء بما بعده إن كان ﴿حَقًّا﴾ منصوباً على المصدر، أمَّا إن كان نعتاً أو حـــالاً لمصدر محذوفٍ العامل فيه (كُتِبَ) أو (الوصية)[٨] فليس الوقف إلا على ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾؛ لتعلُّقه في الإعراب بما قبله[٩].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١١٠/١.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٥١/١.
(٣) انظر: الكشف والبيان ٥٧/٢.
(٤) انظر: التفسير البسيط ٥٤٥/٣.
(٥) انظر: غرائب التفسير ١٩٦/١-١٩٧.
(٦) انظر: غرائب التفسير ١٩٧/١.
(٧) انظر: القطع والائتناف ٩١، والمقصد لتلخيص ما في المرشد ١٢٣، ومنار الهدى ١٢٣.
(٨) انظر القول في إعرابها في: الكشاف ٣٣٤/١، والمحرر الوجيز ٢٤٨/١، والتبيـــان فـــي إعراب القرآن ١٤٧/١، والبحر المحيط ٢٥/٢-٢٦، والدر المصون ٢٦١/٢-٢٦٣.
(٩) انظر: علل الوقوف ٢٧١، والمقصد لتلخيص ما في المرشد ١٢٤، ومنار الهدى ١٢٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القول الثاني: أنَّ (الوصية) مبتدأ، خبره (للوالدين)، أو محذوف، تقديره: عليكم ونحوه، ونائب الفاعل مضمر أو مقدَّر دلَّت عليه (الوصية)، وهو العامل في (إذا)، والتقدير: كُتِبَ عليكم الإيصاء إذا حضر أحدكم الموت، وجواب (إن ترك) ما تقدَّمه من الكلام أو معناه، وعلى هذا تكون الجملة الاسمية مبيِّنة ومفسِّرة لمن تكون الوصية، وهذا القول ذهب إليه مكي[١] والهمذاني[٢]، وجوَّزه ابن عطيَّة[٣].

ولكن يُشْكِل على هذا أنَّ شرط إعمال المصدر ألا يكون مقدَّراً أو مضمراً، وأيضاً فهو قائم مقام الفاعل، فكيف يُحْذَف؟![٤]

وعلى هذا القول –مع ما فيه– يجوز الوقف على ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا﴾ والابتداء بما بعده، وهذا الوقف مروي عن نافع[٥] ومحمد بن عيسى المقرئ[٦] وأحمد بن جعفر الدينوري[٧].

القول الثالث: أنَّ (الوصية) مرفوعة بالابتداء على إضمار الفاء وخبرها (للوالدين) أو محذوف، تقديره: عليه، وهو قول الأخفش[٨]، وجوَّزه ابن عطية[٩].

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ١/١٥٨.
(٢) انظر: الفريد في إعراب القرآن ١/٤٤٣-٤٤٤.
(٣) انظر: المحرر الوجيز ١/٢٤٧.
(٤) انظر: البحر المحيط ٢/٢٥، والدر المصون ٢/٢٦٠، واللباب في علوم الكتاب ٣/٢٣٢، والتصريح ٣/٢٥٤-٢٥٥.
(٥) انظر: المكتفى ١٨٠.
(٦) انظر: القطع والائتناف ٩٠، والمكتفى ١٨٠.
(٧) انظر: المكتفى ١٨٠. وانظر في هذا الوقف: علل الوقوف ٢٧١، ومنار الهدى ١٢٣-١٢٤، والمقصد لتلخيص ما في المرشد ١٢٣.
(٨) انظر: معاني القرآن للأخفش ١/١٦٨، وغرائب التفسير ١/١٩٦، والدر المصون ٢/٢٦١، واللباب في علوم الكتاب ٣/٢٣٣.
(٩) انظر: المحرر الوجيز ١/٢٤٧.

وعلى هذا يكون معمول (كُتِبَ) الإيصاء الذي دلَّ عليه لفظ (الوصية)، وهو العامل في (إذا) -كما تقدَّم-، والتقدير: كُتِب عليكم الإيصاء إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً فالوصية للوالدين أو فعليه الوصية للوالدين.

وهذا القول فيه نظر من وجهين:

أحدهما: ما ذكره الكرماني وغيره، وهو أنَّ حذف الفاء من جواب الشرط بعيد، ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر(١).

والآخر: أنَّ المصدر لا يعمل محذوفاً أو مضمراً، وقد تقدَّم ذلك.

وعلى هذا القول -مع ما فيه- يجوز الوقف على ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ والابتداء بما بعده، كما ذكر الكرماني.

وما ذكره يُعَدُّ من انفراداته التي لم أجدها عند غيره فيما بين يديَّ من مظانِّه(٢).

القول الرابع: أنَّ (الوصية) نائب فاعل، وهو قول الجمهور(٣).

واعترضه الكرماني وغيره، فقالوا: يبعد رفعها بـ(كُتِبَ)؛ لأنَّها ستعمل في (إذا)، ولا يجوز ذلك؛ لأنَّها مصدر، والمصدر لا يتقدَّم عليه معموله(٤).

---

(١) انظر: غرائب التفسير ١٩٦/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٤١/١، والبحر المحيط ٢٥/٢، والدر المصون ٢٦٠/٢.
(٢) انظر: غرائب التفسير ١٩٧/١.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١١٠/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٢٥٠/١، والقطع والائتناف ٩١، والكشف والبيان ٥٧/٢، والتفسير البسيط ٥٧/٢، والكشاف ٣٣٤/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٤١/١، والتبيان في إعراب القرآن ١٤٧/١، والبحر المحيط ٢٢/٢.
(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٥٨/١، وغرائب التفسير ١٩٦/١، والمحرر الوجيز ٢٤٧/١، والتبيان في إعراب القرآن ١٤٦/١، والفريد في إعراب القرآن ٤٤٤/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولهذا جوَّز النحاس جعل (الوصية) في نيَّة التقديم، واعترضه الكرماني بأنَّ المصدر إن تقدَّم تقدَّم بصلته وإن تأخَّر تأخَّر بصلته، ولا يتقدَّم البعض ويتأخَّر البعض[١].

وما ذكره الكرماني مخالف لما في إعراب القرآن، فقد نصَّ النحاس فيه على تقديم المصدر بصلته[٢].

ولكن يُشْكِل على رأي النحاس هذا أنَّه "لا يجوز أن يكون الشيء في موضعه ورتبته فيُنَوى به غير موضعه"[٣].

ويمكن أن يجاب عن اعتراضهم بما يلي:

أوَّلاً: يجوز أن تكون (إذا) في الآية الكريمة شرطيَّة لا ظرفيَّة، فيكون جوابها وجواب (إنْ) محذوفين، دلَّ عليهما السياق[٤].

ثانياً: على التسليم بأنَّ (إذا) ظرفيَّة فإنَّ العامل فيها (كُتِبَ) لا (الوصية)، والمعنى: "توجَّه إيجاب الله عليكم ومقتضى كتابه إذا حضر، فعبَّر عن توجُّهِ الإيجاب بـ(كُتِبَ)؛ لينتظم إلى هذا المعنى أنَّه مكتوب في الأزل"[٥].

ثالثاً: يتَّجه عمل (الوصية) في (إذا) على مذهب الأخفش، فإنَّه يجيز أن يتقدَّم ما في الصلة على الموصول بشرطين –وهما في الآية–: أحدهما: أن يكون الموصول ليس بمحض بل بشبه الموصول، كالمصدر، و(الوصية) مصدر، والآخر: أن يكون المتقدِّم ظرفاً، و(إذا) ظرف[٦].

---

(١) انظر: غرائب التفسير ١٩٦/١.
(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٨٢/١-٢٨٣.
(٣) مشكل إعراب القرآن ١٥٩/١.
(٤) انظر: البحر المحيط ٢٢/٢، والدر المصون ٢٦١/٢، واللباب في علوم الكتاب ٢٣٣/٣.
(٥) المحرر الوجيز ٢٤٧/١.
(٦) انظر: المحرر الوجيز ٢٤٧/١، والبحر المحيط ٢٣/٢، والدر المصون ٢٥٩/٢.

وعلى هذا لا يمتنع إعراب (الوصية) في هذه الآية نائب فاعل.

وبناء على هذا القول يحسن الوقف على ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾والابتداء بما بعده إن كان ﴿حَقًّا﴾ منصوباً على المصدر، وإلا فالوقف على ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ هو الوجه – كما تقدَّم–.

وما ذكره الكرماني من أنَّ الوقف عند سائر القرَّاء على ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ محلُّ نظر من وجهين: أحدهما: أنَّ بعض القرَّاء أجاز الوقف على ﴿خَيْرًا﴾، وبعضهم لم يجز إلا الوقف على﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾[1].

والآخر: أنَّ الوقف على﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾ والابتداء بما بعده مشروط بما ذُكِرَ آنفاً.

الوقف على (كثيرة) في قوله تعالى:

﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ فِى مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ۙ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ ۙ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾[2]

قال الكرماني: "قوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ عطف على محلِّ ﴿مَوَاطِنَ﴾؛ لأنَّ محلَّها نصب. ورُوِي عن بعض القرَّاء الوقفُ على ﴿كَثِيرَةٍ﴾ ، والابتداءُ بقوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ ، وفيه ضعف؛ لأنَّه يبقى بلا عامل يعمل في ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾؛ لأنَّ (إِذْ) مضاف إلى قوله: ﴿أَعْجَبَتْكُمْ﴾ ، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، ولو جُعِلَ (إِذْ) زائدة جاز أن يعمل فيه ﴿أَعْجَبَتْكُمْ﴾ أو تُضْمِر: اذكرْ يومَ حنين"[3].

---

(١) انظر: القطع والائتناف ٩١، والمكتفى ١٨٠، ومنار الهدى ١٢٣-١٢٤.
(٢) التوبة ٢٥.
(٣) غرائب التفسير ١/٤٥٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- **المناقشة**:

اختلف العلماء في الوقف على قوله –تعالى–: ﴿كَثِيرَةٍ﴾والابتداء بقوله –تعالى–: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ على قولين، هذا بيانهما:

القول الأوَّل: المنع، وعدُّ ذلك ضعيفاً، وهو قول الكرماني(١) والنيسابوري(٢) وأحمد الأشموني(٣).

والحجَّة –كما ذكر الكرماني– أنَّ الابتداء بقوله: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾ يُبْقي الظرف بلا عامل يعمل فيه، ويمتنع جعل العامل فيه (أعجب)؛ لأنَّ (إذ) مضاف إليه، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف(٤).

وعلى هذا فـ(يوم حنين) معطوف على ما قبله، وفي توجيه عطفه آراء:

الأوَّل: أنَّه معطوف على موضع ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾؛ لأنَّ موضعها النصب، وهو قول الكرماني والجمهور(٥).

الثاني: أنَّه معطوف على لفظ ﴿فِي مَوَاطِنَ﴾ بتقدير: وفي يوم حنين، فحُذِف حرف الجرِّ، وهو قول الزجاج(٦) والثعلبي(٧)، وجوَّزه ابن عطية(٨).

---

(١) انظر: غرائب التفسير ٤٥٠/١.
(٢) انظر: تفسير النيسابوري ٤٤١/٣.
(٣) انظر: منار الهدى ٣٣٣.
(٤) انظر: غرائب التفسير ٤٥٠/١.
(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٢٠٩/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٦٢/١، وغرائب التفسير ٤٥٠/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٩٦/١، والتبيان في إعراب القرآن ٦٣٩/٢، والفريد في إعراب القرآن ٢٥١/٣، والجامع لأحكام القرآن ١٤٨/١٠.
(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٣٩/٢.
(٧) انظر: الكشف والبيان ٢٢/٥.
(٨) انظر: المحرر الوجيز ١٩/٣.

ولا حاجة إلى تقدير مثل هذا، وأيضاً لا دليل عليه.

الثالث: أنَّه على تقدير حذف مضاف من المعطوف أو المعطوف عليه، والمعنى على هذا: لقد نصركم الله في مواطن كثيرة وموطن يوم حنين أو في أيام مواطن كثيرة ويوم حنين، وهو أحد قولي الزمخشري[١] والبيضاوي[٢].

الرابع: أنَّ المراد بالمواطن هنا الأوقات، كمقتل الحسين –رضي الله عنه–، وهو القول الثاني لهما.

والذي حملهما على هذين التوجيهين التخلُّص من عطف ظرف الزمان على ظرف المكان كما ذكرا[٣].

ولا مانع يمنع من عطف أحدهما على الآخر، وناصبهما واحد، كعطف أحد المفعولين على الآخر والفعل واحد؛ إذ يجوز أن تقول: أكرم محمدٌ زيداً في البيت ويوم الخميس، كما تقول: أكرمت محمداً وزيداً[٤].

القول الثاني: الجواز، وهو قول ابن الغزَّال[٥] والسجاوندي[٦] وظاهر كلام الزمخشري[٧].

وذهبوا إلى أنَّ (يومَ حُنين) منصوب بفعل مضمر، تقديره: (نَصَرَ)؛ لأنَّ ﴿إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ بدل من (يوم حنين)، فلو جُعِل (يومَ حُنين) معطوفاً على ما قبله

---

(١) انظر: الكشاف ١٨١/٢.

(٢) انظر: أنوار التنزيل ٧٦/٣.

(٣) انظر: الكشاف ١٨١/٢، وأنوار التنزيل ٧٦/٣.

(٤) انظر: الإنصاف لابن المنيِّر ١٨١/٢-١٨٢، والدر المصون ٣٦/٦، وحاشية الشهاب ٣١٣/٤.

(٥) انظر: الوقف والابتداء ٣٦٤.

(٦) انظر: علل الوقوف ٥٤٨/٢.

(٧) انظر: الكشاف ١٨١/٢-١٨٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لانصرف الإعجاب إلى المواطن كلِّها، وهذا لا يصحُّ؛ لأنَّ كثرتهم لم تعجبهم في جميع تلك المواطن، ولم يكونوا كثيراً في جميعها(١).

وقد التمس الكرماني لهذا الوقف توجيهين على تضعيفه له(٢):

أحدهما: جعل (إذْ) زائدة، ليعمل (أَعْجَبَ) في (يوم حُنين).

ولم أقف على من عدَّ (إذ) هنا زائدة فيما بين يديَّ من مظانِّ، وأيضاً فالأصل عدم الزيادة بغير دليل.

والآخر: نصب الظرف بفعل مضمر، تقديره: اُذْكُرْ يوم حُنين.

والذي يترجَّح لديَّ المنع؛ وذلك لأنَّ حجَّة المجيزين يمكن أن يجاب عنها بما يلي:

أوَّلاً: لا يُسَلَّم بأنَّ العطف يقتضي مشاركة المعطوف عليه المعطوفَ فيما تعلَّق بالمعطوف إذا اتَّحد العامل فيهما، فإنَّك إذا قلت: أضرب زيداً حين يقوم وحين يقعد لكان الناصب للظرفين واحداً وهما متغايران، ويستحيل إشراك المعطوف عليه فيما تعلَّق بالمعطوف(٣).

ثانياً: على التسليم بذلك، فإنَّه لم يُقَلْ: في جميع المواطن حتى يلزم ما قالوه(٤).

ثالثاً: يمكن أن يكون العامل في (إذْ) مضمراً، تقديره: اُذْكُرْ، وحينئذٍ تنتفي الحجَّة(٥).

---

(١) انظر: الكشاف ١٨١/٢-١٨٢، وعلل الوقوف ٥٤٨/٢، وفتوح الغيب ٢٠٦/٧.

(٢) انظر: غرائب التفسير ٤٥٠/١.

(٣) انظر: الإنصاف لابن المنيِّر ١٨٢/٢، وأنوار التنزيل ٧٦/٣، وفتوح الغيب ٢٠٦/٧، وحاشية الشهاب ٣١٣/٤-٣١٤.

(٤) انظر: الدر المصون ٣٦/٦، واللباب في علوم الكتاب ٥٨/١٠.

(٥) انظر: الكشاف ١٨٢/٢.

موضع الوقف في قوله تعالى

﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ۗ قَالَ الْكَافِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُّبِينٌ ﴾[١]

قال الكرماني: "رُوِيَ عن سهل الوقف على ﴿لِلنَّاسِ﴾ ، ولعله جعل اسم (كان) مضمراً في (كان)، وهو يعود إلى ﴿الْكِتَابِ﴾ ؛ أي: أكان الكتاب الحكيم أو مثله للناس. وينتصب ﴿عَجَبًا﴾ على هذا بالمصدر؛ أي: أتعجبون عجباً، والوجه ما عليه جمهور المفسِّرين، وهو: أنَّ ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا...﴾ إلى قوله: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾، في محلِّ رفع، رُفِعَ بكونه اسم (كان)، و﴿عَجَبًا﴾ نُصِبَ بأنَّه خبر (كان) و﴿أَنْ أَنذِرِ﴾ نَصَبَه ﴿أَوْحَيْنَا﴾"[٢].

- **المناقشة**:

للعلماء في موضع الوقف في هذه الآية أقوال متباينة، هذا تفصيلها:

الأوَّل: جواز الوقف على ﴿لِلنَّاسِ﴾ والابتداء بـ﴿عَجَبًا﴾، وهو مروي عن أبي حاتم السجستاني[٣].

ووجه الوقف–كما ذكر الكرماني– أنَّ اسم (كان) مضمر عائد إلى (الكتاب)، والتقدير: أكان الكتاب للنَّاس؟!، وعلى هذا ينتصب ﴿عَجَبًا﴾ بفعل مضمر من مادته، تقديره: تعجبون[٤].

---

(١) يونس ٢.
(٢) غرائب التفسير ٤٧١/١.
(٣) انظر: غرائب التفسير ٤٧١/١.
(٤) انظر: غرائب التفسير ٤٧١/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثاني: جواز الوقف على ﴿عَجَبًا﴾ والابتداء بـ ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ﴾ وهو مروي عن الأخفش[١].

وعلى هذا فيظهر لي أنَّه جعل ﴿عَجَبًا﴾ خبر (كان)، وجعل اسمها ضميراً عائداً إلى الكتاب، والتقدير: أكان الكتاب عجباً للناس؟!

الثالث: جواز الوقف على ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ والابتداء بـ ﴿قَالَ الْكَافِرُونَ﴾ ، وهو قول الأكثرين[٢]، واختيار الكرماني[٣].

وهذا هو الذي يتَّفق مع قول جمهور المعربين في توجيه الآية الكريمة، فقد ذكروا أنَّ المصدر المؤول ﴿أَنْ أَوْحَيْنَا...﴾ في محلِّ رفع اسم (كان)، و﴿عَجَبًا﴾ خبرها[٤].

وأمَّا (أنْ) في ﴿أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ﴾، ففيها توجيهان[٥]:

أحدهما: ما ذكره الكرماني، وهو أنَّها مصدرية، وعليه فالمصدر المؤول في محلِّ نصب بـ(أوحينا).

---

(١) انظر: القطع والائتناف ٢٩٩.

(٢) انظر: القطع والائتناف ٢٩٩، والمكتفى ٣٠٣، والبسيط ١٢٠/١١، وعلل الوقوف ٥٦٤/٢، وتفسير النيسابوري ٥٥٤/٣، والمقصد لتلخيص ما في المرشد ٣٥٢، ومنار الهدى ٣٥٢.

(٣) انظر: غرائب التفسير ٤٧١/١.

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٥٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه ٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٢٤٤/٢، والكشف والبيان ١١٧/٥، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٥/١، والتفسير البسيط ١١٧/١١، والكشاف ٢٢٤/١، والمحرر الوجيز ١٠٢/٣.

(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٦٤/٢، والفريد في إعراب القرآن ٣٤٣/٣، والبحر المحيط ٢٢/١، والدر المصون ١٤٥/٦-١٤٦.

والتقدير على هذا أكان إيحاؤنا بالإنذار والتبشير عجباً للناس؟!

والآخر: أنَّها تفسيرية، وعليه فالجملة لا محلَّ لها من الإعراب.

والتقدير: أكان إيحاؤنا؛ أي: أن أنذر الناس وبشر الذين آمنوا عجباً للناس.

الرابع: جواز الوقف على ﴿أَنْ أَنذِرِ ٱلنَّاسَ﴾ والابتداء بـ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ وهو قول ابن الغزَّال[١].

والمعنى على هذا أكان إيحاؤنا بالإنذار عجباً للناس.

ويظهر من هذا أنَّه يعدُّ الواو استئنافية، وفي ما ذهب إليه نظر؛ لأنَّ العادة في القرآن ألا يُفصَل بين البشارة والنذارة إذا اجتمعتا، ومن ذلك قوله –تعالى–: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾[٢]، وقوله –تعالى–: ﴿قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾[٣]، وعلى هذا فالواو عاطفة، ولا يحسن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

الخامس: جواز الوقف على ﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾، ومنع الوقف على ما سواه، وهو قول أبي بكر الأنباري[٤]، وذكره بعضهم بلا نسبة[٥].

وحجَّتهم في ذلك أنَّ ﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ جواب ﴿أَنْ أَوْحَيْنَآ...﴾[٦].

---

(١) انظر: الوقف والابتداء ٣٨٠.
(٢) البقرة ١١٩.
(٣) الكهف ٢.
(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٧٠٢/٢.
(٥) انظر: القطع والائتناف ٢٩٩، ومنار الهدى ٣٥٢.
(٦) انظر: القطع والائتناف ٢٩٩، ومنار الهدى ٣٥٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ولا يسلم هذا القول من اعتراض، فقد يقال: إنَّ ﴿قَالَ ٱلْكَٰفِرُونَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ مُّبِينٌ﴾ جواب شرط مقدَّر، والمعنى على هذا: فلمَّا أتاهم بوحي الله قال الكافرون إنَّ هذا لساحر مبين(١).

والقول الثالث هو الأقرب؛ وذلك لاتِّفاقه مع الصناعة النحوية والمعنى، أمَّا الصناعة النحوية، فقد سبقت الإشارة إليها، وأمَّا المعنى، فقد قيل في سبب نزول الآية: إنَّ قريشاً عجبت من إرسال الله محمداً إلى العباد، وقالوا: أما وجد الله – تعالى– من يرسله إلينا إلا يتيم أبي طالب(٢).

موضع الوقف في ﴿شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ﴾

من قوله تعالى: ﴿قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ٱجْتَبَىٰهُ﴾(٣)

قال الكرماني: "يجوز أن يتعلق اللام بالشكر، فيحسن الوقف على (أَنْعُمِه)، ويجوز أن يتعلق بقوله: ﴿ٱجْتَبَىٰهُ﴾، فيحسن الوقف على قوله: ﴿شَاكِرًا﴾، ويكون التقدير: حنيفاً شاكرًا ولم يكن من المشركين"(٤).

- **المناقشة**:

في موضع الوقف في قوله –تعالى–: ﴿شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ﴾ قولان للعلماء، وهما كالآتي:

---

(١) انظر: جامع البيان ١٥/١٧-١٨، ولباب التفاسير ٢/٦٧٧.
(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٥، ومعاني القرآن للنحاس ٣/٢٧٦، والتفسير البسيط ١١/١١٧، والكشاف ١/٢٢٤، والمحرر الوجيز ٣/١٠٢.
(٣) النحل ١٢٠، ١٢١.
(٤) غرائب التفسير ٢/٦١٧.

الأوَّل: جواز الوقف على ﴿لِّأَنْعُمِهِ﴾ والابتداء بـ﴿اجْتَبَاهُ﴾، وهو قول النحاس[١] والداني[٢] والسجاوندي[٣] والنيسابوري[٤] وزكريا الأنصاري[٥] وأحمد الأشموني[٦]، وأحد قولي الكرماني[٧].

وعلى هذا القول –كما ذكر الكرماني وغيره– يكون الجار والمجرور متعلِّقاً بـ ﴿شَاكِرًا﴾[٨].

الثاني: جواز الوقف على ﴿شَاكِرًا﴾ والابتداء بـ﴿لِّأَنْعُمِهِ﴾، وهو القول الثاني للكرماني[٩].

وعلى هذا يكون الجار والمجرور متعلِّقاً بـ﴿اجْتَبَاهُ﴾، والتقدير: حنيفاً شاكراً ولم يكن من المشركين، اجتباه لأنعمه.

ولعلَّ هذا القول من انفرادات الكرماني، إذ لم أقف عليه عند أحد غيره فيما بين يديَّ من مظانٍّ.

---

(١) انظر: القطع والائتناف ٣٧٢.
(٢) انظر: المكتفى ٣٥٧.
(٣) انظر: علل الوقوف ٦٤٤/٢.
(٤) انظر: تفسير النيسابوري ٣٠٦/٤.
(٥) انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد ٤٤٦.
(٦) انظر: منار الهدى ٤٤٥-٤٤٦.
(٧) انظر: غرائب التفسير ٦١٧/٢.
(٨) انظر: غرائب التفسير ٦١٧/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٨٠٩/٢، والفريد في إعراب القرآن ١٥٣/٤، والدر المصون ٣٠١/٧، واللباب في علوم الكتاب ١٨٤/١٢.
(٩) انظر: غرائب التفسير ٦١٧/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وهذا القول له ما يسوِّغه من جهة العربية، فلا مانع يمنع من تعلُّق الجار والمجرور بـ﴿ٱجۡتَبَىٰهُ﴾، فقد ذكر العكبري وغيره جواز ذلك[١]، وأيضاً هو مقبول من جهة المعنى، وإن كان الأولى تعلَّق الجار والمجرور بالشكر؛ وذلك للارتباط الوثيق بين النعمة والشكر، فكثيراً ما يُقْرَن بينهما، ومن ذلك قوله –تعالى–:﴿وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ﴾[٢]، وأيضاً يظهر لي أنَّ الاجتباء وما بعده نتيجة وثمرة لشكر إبراهيم – عليه السلام– نعم الله، والله أعلم.

موضع الوقف في قوله تعالى:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتۡ يَأۡجُوجُ وَمَأۡجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٖ يَنسِلُونَ وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يَٰوَيۡلَنَا قَدۡ كُنَّا فِي غَفۡلَةٖ مِّنۡ هَٰذَا بَلۡ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾[٣]

قال الكرماني: "(إذا) للمفاجأة، وهي من ظروف المكان، تقول: خرجت فإذا زيد بالباب، و﴿هِيَ﴾ كناية عن الساعة، ويحسن الوقف عليها، و﴿أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ بالابتداء، والخبر﴿شَٰخِصَةٌ﴾ تقدَّم عليه، ويجوز ارتفاعها بـ﴿شَٰخِصَةٌ﴾ عند الأخفش؛ لأنَّه يجيز إعمال اسم الفاعل من غير استناد إلى شيء"[٤].

- **المناقشة**:

موضع الوقف في هاتين الآيتين معتمدٌ على تعيين جواب (إذا) الشرطية؛ لذا سأعرض أقوال العلماء في جوابها، ذاكراً بعد كلِّ قول موضع الوقف اللائق به.

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٨٠٩/٢، والدر المصون ٣٠١/٧، واللباب في علوم الكتاب ١٨٤/١٢.

(٢) النحل ١١٤.

(٣) الأنبياء ٩٦-٩٧.

(٤) غرائب التفسير ٧٤٩/٢.

القول الأوَّل: أنَّه قوله –تعالى–: ﴿فَإِذَا هِيَ﴾، وهو ظاهر كلام الكرماني[١].

وعلى هذا القول تكون ﴿هِيَ﴾ كناية عن الساعة أو القيامة، وهي في محلِّ رفع مبتدأ، وخبرها محذوف تقديره: واقعة أو بارزة، والتقدير: حتى إذا فُتِحت يأجوج ومأجوج فإذا الساعة واقعة.

وأمَّا ﴿شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، فقد جوَّز فيها الكرماني وجهين[٢]:

أحدهما: أنَّ ﴿شَٰخِصَةٌ﴾ خبر مقدَّم، و﴿أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ مبتدأ مؤخَّر.

والآخر: أنَّ ﴿شَٰخِصَةٌ﴾ مبتدأ، و﴿أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فاعل سدَّ مسدَّ الخبر.

والوجه الأخير محمول على قول الكوفيين والأخفش الذين يُجوِّزن إعمال اسم الفاعل دون اعتماد على شيء، وقد خالفهم البصريون في ذلك[٣].

وما ذهب إليه الكرماني في إعراب ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ قد جوَّزه الثعلبي والبغوي[٤].

ولا يخفى ما في هذا الإعراب من التكلُّف وتنافر التراكيب[٥]، واللائق صون الكتاب العزيز عن ذلك، والأولى في إعرابها وجهان[٦]:

---

(١) انظر: غرائب التفسير ٢/٧٤٩.
(٢) انظر: غرائب التفسير ٢/٧٤٩.
(٣) انظر الخلاف في ذلك في: الكتاب ٢/١٢٧-١٢٨، والمقتضب ٤/١٩٠،١٢٧، والأصول ١/٥٩-٦٠، وشرح كتاب سيبويه ٢/٤٥٨، والتعليقة ١/٢٨٠-٢٨٢، وشرح الكافية الشافية ١/٣٣٢-٣٣٣، وشرح الكافية للرضي ١/١٩٨، والارتشاف٣/١٠٨٢-١٠٨٣، وهمع الهوامع ١/٣١٠.
(٤) انظر: الكشف والبيان ٦/٣٠٩، ومعالم التنزيل ٥/٣٥٥.
(٥) انظر: البحر المحيط ٦/٣١٥، والدر المصون ٨/٢٠٦، واللباب في علوم الكتاب ١٣/٦٠٢-٦٠٣.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٢٨، والفريد في إعراب القرآن ٤/٥١٥-٥١٦، والبحر المحيط ٦/٣١٥، والدر المصون ٨/٢٠٤-٢٠٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أحدهما: أنَّ ﴿هِيَ﴾ ضمير القصة في محلِّ رفع مبتدأ، و﴿شَٰخِصَةٌ﴾ خبر مقدَّم، و﴿أَبۡصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ مبتدأ مؤخَّر، والجملة في محلِّ رفع خبر ﴿هِيَ﴾، والتقدير: فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة.

والآخر: أنَّ ﴿هِيَ﴾ ضمير الأبصار، في محلِّ رفع مبتدأ، و﴿شَٰخِصَةٌ﴾ خبره، والتقدير: فإذا أبصار الذين كفروا شاخصة.

ويحسن على هذا القول الوقف على ﴿فَإِذَا هِيَ﴾والابتداء بما بعده، كما ذكر الكرماني[١].

ولعلَّ القول بإنَّ ﴿فَإِذَا هِيَ﴾جواب (إذا) وجوازِ الوقف عليها ممَّا انفرد به الكرماني؛ إذ لم أقف على هذا عند غيره فيما بين يديَّ من مظانِّ.

القول الثاني: أنَّه قوله –تعالى–: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾، وهو قول الكوفيين[٢].

وعلى هذا القول تكون الواو زائدة مقحمة، والمعنى: حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج اقترب الوعد الحق[٣].

وفي هذا القول نظر؛ وذلك لما يلي[٤]:

---

(١) انظر: غرائب التفسير ٧٤٩/٢.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢١١/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٧٧٨/٢-٧٧٩، وإعراب القرآن للنحاس ٨٠/٣، والهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨١٨/٧، والتفسير البسيط ٢٠١/١٥-٢٠٢، والإنصاف ٤٥٩/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ١٦٦/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٢١١/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٧٧٨/٢-٧٧٩، وإعراب القرآن للنحاس ٨٠/٣.

(٤) انظر: الإنصاف ٤٥٩/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٤١٩/١.

أولاً: القول بزيادة الواو خلاف الأصل، فلا يجوز أن يُحكَم بالزيادة ما أمكن حمل الحرف على الأصالة، وحمله على الأصالة في هذه الآية ممكن كما سيأتي.

ثانياً: الواو حرف في الأصل وُضِع لمعنى، فذكره دون معناه يُوجِب اللبس.

ثالثاً: الحروف في الأصل وضعت للاقتصار أو عوضاً عن ذكر الجمل، فـ(الهمزة) –مثلاً– بدل عن (أستفهم)، و(ما) بدل عن (أنفي)، فزيادتها تنقض هذا الغرض.

ومِمَّا يشار إليه أنَّ زيادة واو العطف مسألة خلافية بين المدرستين، فالكوفيون يثبتونها والبصريون يمنعونها[١].

وعلى هذا القول يجوز الوقف على ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ والابتداء بما بعده[٢]؛ وذلك لأنَّ الفاء عاطفة، ولا يحسن فصل المعطوف عن المعطوف عليه.

القول الثالث: أنَّه محذوف، تقديره: (قالوا يا ويلنا)، والواو عاطفة وليست زائدة[٣]، وهو قول الزجاج[٤] والنحاس[٥] ومكي[٦].

---

(١) انظر: الكتاب ١٠٣/٣، ومجالس ثعلب ٥٩، وسر صناعة الإعراب ٦٤٦/٢-٦٥٠، والخصائص ٤٦٢/٢، والإنصاف ٤٥٦/٢-٤٦٢، ورصف المباني ٤٢٥-٤٢٦، والجنى الداني ١٦٤-١٦٧.

(٢) انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد ٥٠٨.

(٣) سبقت الإشارة إلى أنَّ البصريين يمنعون زيادة واو العطف.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٠٥/٣.

(٥) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٨١/٣.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٣٨/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وحجَّتهم في ذلك أنَّ حذف القول كثير في القرآن(١).

والمعنى على هذا: حتى إذا فُتِحت يأجوج ومأجوج واقترب قيام الساعة وبُعِثَ الخلق فشخصت أبصار الذين كفروا قالوا: يا ويلنا.

والوقف على هذا القول يحسن على﴿بَلْ كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾(٢)؛ لأنَّه من تمام الجواب.

القول الرابع: أنَّه محذوف، تقديره: فحينئذٍ يُبْعَثُون، وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ معطوف على هذا المقدَّر، ذكره أبو حيان والسمين وابن عادل دون نسبة(٣).

والتقدير على هذا: حتى إذا فُتِحت يأجوج ومأجوج فحينئذٍ يُبْعَثُون.

وعلى هذا القول يجوز الوقف على ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ والابتداء بما بعده.

القول الخامس: أنَّه ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، وهو قول الحوفي(٤) والزمخشري(٥) وابن عطية(٦)، وحُكِي عن الكسائي جوازه(٧).

---

(١) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨١٨/٧، والجامع لأحكام القرآن ٢٨٩/١٤.
(٢) انظر: القطع والائتناف ٤٣٣/٢، والمقصد لتلخيص ما في المرشد ٥٠٨، ومنار الهدى ٥٠٨.
(٣) انظر: البحر المحيط ٣١٤/٦، والدر المصون ٢٠٢/٨، واللباب في علوم الكتاب ٥٩٨/١٣.
(٤) انظر: البحر المحيط ٣١٤/٦، والدر المصون ٢٠٢/٨، واللباب في علوم الكتاب ٥٩٨/١٣.
(٥) انظر: الكشاف ٥٨٤/٢.
(٦) انظر: المحرر الوجيز ١٠٠/٤.
(٧) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٨١/٣، والقطع والائتناف ٤٣٣/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٤٨١٨/٧، والتفسير البسيط ٢٠٣/١٥.

قال ابن عطية: "والذي أقول: إنَّ الجواب في قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾، وهذا هو المعنى الذي قُصِدَ ذكره؛ لأنَّه رجوعهم الذي كانوا يُكذِّبون به وحُرِّم عليهم امتناعه"(١).

وعلى هذا القول يحسن الوقف على ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ والابتداء بما بعده، وهذا الوقف اختاره نافع(٢) وأبو عمرو الداني(٣) والسجاوندي(٤) والنيسابوري(٥).

القول السادس: أنَّ في قوله –تعالى–: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ما يُغني عن الجواب، وهو قول أبي حاتم السجستاني(٦).

وعلى هذا يحسن الوقف على قوله: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ والابتداء بما بعده، كما تقدَّم في القول السابق.

والقول بأنَّ ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الجواب هو الأولى، وذلك لأنَّ (إذا) الفجائية تقع في جواب الشرط سادة مسدَّ الفاء، كقوله–تعالى–: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٧) ، فإذا أتت معها الفاء تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط على وجه التأكيد(٨).

---

(١) المحرر الوجيز ٤/١٠٠.
(٢) انظر: القطع والائتناف ٢/٤٣٣.
(٣) انظر: المكتفى ٣٨٩.
(٤) انظر: علل الوقوف ٢/٧١٢.
(٥) انظر: تفسير النيسابوري ٥/٥٢.
(٦) انظر: القطع والائتناف ٢/٧٧٨-٧٧٩.
(٧) انظر: الكشاف ٢/٥٨٤، والفريد في إعراب القرآن ٤/٥١٥.
(٨) الروم ٣٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

موضع الوقف في قوله تعالى: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ﴾[١]

قال الكرماني: "رُوِيَ عن ابن عباس: الوقف على قوله: ﴿وَلَكَ لَا﴾ وهو – رضي الله عنه– ذهب إلى ذلك المعنى؛ لأنَّ مآل أمره إلى النَّار والهلاك، ومآل أمرها إلى الثواب والجنَّة. أمَّا من حيث الإعراب، ففاسد، لا يمكن الابتداء بما بعده، وأيضاً فإنَّها ما كانت تتجاسر على أن تخاطب فرعون بمثل هذا، كيف وهي تستميل قلبه بقولها: ﴿عَسَىٰ أَن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾. ورُوِيَ عن نافع الوقف على قوله: ﴿لِّي﴾ والابتداء بقوله: ﴿وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ﴾ على تقدير: ولك أن لا تقتلوه، أو ولك أن تقول: لا تقتلوه. وفيه –أيضاً– ضعف"[٢].

- **المناقشة**:

اُختُلِف في موضع الوقف في هذه الآية على أربعة أقوال، هذا تفصيلها:

القول الأوَّل: جواز الوقف على ﴿وَلَكَ لَا﴾ والابتداء بـ﴿تَقْتُلُوهُ﴾، وهذا القول مروي عن ابن عباس –رضي الله عنه–[٣]، وحكاه بعضهم دون نسبة[٤].

والمعنى على هذا: هو قرَّة عين لي فقط ولك لا؛ أي: ليس هو لك قرَّة عين.

ولعلَّ حجُّة هذا القول راجعة –كما ذكر الكرماني– إلى أنَّ مآل أمر آسية إلى الجنَّة والنعيم، ومآل أمر فرعون إلى النار والجحيم[٥].

---

(١) القصص ٩.

(٢) غرائب التفسير ٨٦٣/٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٨٢٢/٢، والقطع والائتناف ٥٠٨/٢، ومنار الهدى ٥٧٩.

(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠١٧/٢، والفريد في إعراب القرآن ١٢٢/٥.

(٥) انظر: غرائب التفسير ٨٦٣/٢، ولباب التفاسير ٨١٣/٣.

ولم يرتض الكرماني وغيره هذا القول، وحكموا عليه بالضعف واللحن[١].

وما ذهبوا إليه هو عين الصواب؛ وذلك لما يلي:

أوَّلاً: أنَّ هذا القول فاسد من جهة الإعراب؛ لأنَّه لو كان كذلك لقال: (تقتلونه) بالنون؛ إذ لا مقتضى لحذفها، فحذفها إنَّما كان للنهي، فإذا بطل أن يكون نهياً وجب ثبوت النون، فلما جاء بغير نون ثبت أنَّ العامل في الفعل (لا) فلا يُفصَل بينهما[٢].

وقد أجاب أحمد الأشموني عن هذا بأنَّه محمول على إضمار (لا)؛ لدلالة (لا) الأولى عليها، وإضمار (لا) جاء في القرآن، ومنه قوله –تعالى–: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾[٣]؛ أي: لئلا تضلوا[٤].

وفيما ذكره نظر؛ إذ إنَّ التقدير إنَّما يُصار إليه إذا تعذَّر حمل الكلام على وجه مستساغ في العربية، وهو هنا غير وارد.

ثانياً: أنَّ قراءة ابن مسعود: ﴿لا تَقْتُلُوهُ قُرَّةُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ﴾[٥] تردُّ هذا القول.

ثالثاً: ما ذكره الكرماني من أنَّ آسية ما كانت تتجرَّأ على مخاطبة فرعون بمثل هذا، كيف وهي تحاول استمالة قلبه بقولها: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوۡ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدٗا﴾[٦].

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢ وغرائب التفسير ٨٦٣/٢، والتبيان في إعراب القرآن ١٠١٧/٢، والفريد في إعراب القرآن ١٢٢/٥.
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٨٢٢/٢، والقطع والائتناف ٥٠٨/٢، ومنار الهدى ٥٧٩.
(٣) النساء ١٧٦.
(٤) انظر: منار الهدى ٥٧٩.
(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٠٢/٢، وإيضاح الوقف والابتداء ٨٢٢/٢، ومعاني القرآن للنحاس ٢٢٩/٣، ومختصر في شواذ القرآن ١١٣.
(٦) انظر غرائب التفسير ٨٦٣/٢، ولباب التفاسير ٨١٣/٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

رابعاً: أنَّ في نسبة هذا القول لابن عباس –رضي الله عنه– نظراً، فقد أنكرها النَّحاس وغيره[١].

القول الثاني: جواز الوقف على ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي﴾ والابتداء بـ﴿وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ﴾، حكاه الكرماني عن نافع[٢].

وعلى هذا فالواو استئنافية، والجملة فيها محذوف، والتقدير: ولك أن لا تقتلوه أو ولك أن تقول: لا تقتلوه.

ولعلَّ الذي حمله على هذا ما ذُكِر سابقاً من اختلاف عاقبة أمرهما.

وقد حكم الكرماني على هذا القول بالضعف، وفي لباب التفاسير ذكر أنَّ الوجه الوصل، ولم يُفصِح عن سبب ما ذكر في الموضعين[٣].

ويمكن أن يقال: إنَّ السبب في ذلك عائد إلى ما تضمنه هذا القول من تقدير متكلَّف لا دليل عليه ولا داعي له.

القول الثالث: جواز الوقف على ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ﴾ والابتداء بـ﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾، وهو قول العامَّة من القرَّاء والمفسرين[٤].

---

(١) انظر: القطع والائتناف ٥٠٩/٢، والدر المصون ٦٥٢/٨، واللباب في علوم الكتاب ٢١٨/١٥.

(٢) انظر: غرائب التفسير ٨٦٣/٢، ولباب التفاسير ٨١٣/٣.

(٣) انظر: غرائب التفسير ٨٦٣/٢، ولباب التفاسير ٨١٣/٣.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٣٣/٤، والقطع والائتناف ٥٠٨، والمكتفى ٤٣٤، وعلل الوقوف ٧٧٥/٢، والدر المصون ٦٥٢/٨، واللباب في علوم الكتاب ٢١٨/١٥، وتفسير النيسابوري ٣٢٧/٥، والمقصد لتلخيص ما في المرشد ٥٧٨، ومنار الهدى ٥٧٩.

وعلى هذا القول يكون المعنى هو قرَّة عين لي ولك، ويكون (لي ولـــك) في موضع الصفة لـــ(قرَّة)[١].

القول الرابع: جواز الوقف على ﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾ والابتداء بـــ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾، وهو قول الأخفش[٢] وأبي حاتم السجستاني[٣] وأبي عمرو الـــداني[٤] وزكريا الأنصاري[٥].

والذي يظهر أنَّ الوصل أولى؛ لأنَّ الرجاء بعده تعليل للنهي[٦].

ومِمَّا تقدَّم يظهر لي أنَّ القول الثالث هو أقرب الأقوال؛ لسلامته من الضعف والاعتراض.

الوقف على ﴿لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا﴾

في قوله تعالى ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٖ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡ﴾[٧]

قال الكرماني: "﴿وَكَأَيِّن﴾ مبتدأ، والخبر جملة اسمية، وهي قوله: ﴿ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡ﴾، لا يحسن الوقف بينهما. وقوله: ﴿لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا﴾، هي جملة فعلية، وهـــي صفة لـــ﴿دَآبَّةٖ﴾"[٨].

---

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠١٦/٢-١٠١٧، والفريد في إعراب القرآن ١٢١/٥.
(٢) انظر: القطع والائتناف ٥٠٨/٢.
(٣) انظر: القطع والائتناف ٥٠٨/٢.
(٤) انظر: المكتفى ٤٣٤.
(٥) انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد ٥٧٨.
(٦) انظر: علل الوقوف ٧٧٥/٢-٧٧٦، وتفسير النيسابوري ٣٢٧/٥.
(٧) العنكبوت ٦٠.
(٨) غرائب التفسير ٨٨٦/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- **المناقشة**:

في الوقف على ﴿لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ والابتداء بـ﴿اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ قولان:

الأوَّل: الجواز، وهو قول محمد بن عيسى المقرئ[١] وأبي عمرو الداني[٢] وأحمد الأُشموني[٣].

والتقدير –كما ذكر الأشموني–كم من دابة مفتقرة إلى الغذاء لا تحمل رزقها[٤].

ويُفْهَمُ من هذا أنَّ ﴿لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾ في محلِّ رفع خبر ﴿وَكَأَيِّن﴾، وهناك صفة محذوفة لـ﴿دَآبَّةٍ﴾ تقديرها: مفتقرة.

الثاني: المنع، وهو قول الكرماني[٥] والسجاوندي[٦] والنيسابوري[٧].

وحجَّتهم أنَّ ﴿اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ في محلِّ رفع خبر ﴿وَكَأَيِّن﴾ ، ولا يُفصَل بين المبتدأ والخبر، وأمَّا ﴿لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾، فقد رأوا أنَّها في محلِّ جرٍّ صفة لـ﴿دَآبَّةٍ﴾[٨].

والمعنى على هذا: كم من دابَّة غير حاملة لرزقها الله يرزقها وإياكم[٩].

---

(١) انظر: القطع والائتناف ٥٢٧/٢.
(٢) انظر: المكتفى ٤٤٥.
(٣) انظر: منار الهدى ٥٩٥.
(٤) انظر: منار الهدى ٥٩٥.
(٥) انظر: غرائب التفسير ٨٨٦/٢.
(٦) انظر: علل الوقوف ٧٩٤/٢.
(٧) انظر: تفسير النيسابوري ٣٨٧/٥.
(٨) انظر: غرائب التفسير ٨٨٦/٢، وعلل الوقوف ٧٩٤/٢، وتفسير النيسابوري ٣٨٧/٥.
(٩) انظر: علل الوقوف ٧٩٥/٢.

والذي يظهر لي أنَّ المنع أولى؛ وذلك لما يلي:

أوَّلاً: أنَّه يتَّفق مع ما قاله المعربون في توجيه هذه الآية[1].

ثانياً: أنَّ تقدير الصفة –على قول المجيزين– لا دليل عليه.

ثالثاً: أنَّ تخصيص الموصوف بـــ(مفتقرة) ليس فيه مزيد فائدة؛ إذ كلُّ الدوابِّ تفتقر إلى الغذاء.

رابعاً: يُمكن أن تُجعَل ﴿لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا﴾ صفة ثانية لـــــ﴿دَآبَّةٖ﴾، فتعـــدُّد الصفات أمر جائز في العربية.

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠٣٤/٢، والفريد في إعــراب القــرآن ١٧٦/٥-١٧٧، والدر المصون ٢٦/٩، واللباب في علوم الكتاب ٣٧١/١٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الثاني

ما وصفه بالغريب والعجيب.

موضع الوقف في قوله تعالى:

﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِۖ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ ﴾[1]

قال الكرماني: "قوله:﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ قيل: الظرف متَّصل بلفظ (الله)؛ أي: المعبود في السماوات وفي الأرض، وأنكره المحقِّقون، وقالوا: هو جار مجرى الأعلام، والأعلام لا تعمل فيما بعدها. وقيل: لفظ (الله) –سبحانه– مبنيٌّ على القدرة والإرادة وغيرهما، فصار تقديره: وهو المدبِّر في السماوات وفي الأرض. وقيل: متَّصل بالفعل؛ أي: يعلم ما في السماوات وما في الأرض. الغريب: حال من المخاطبين تقدَّم عليهم. وقيل: متَّصل بقوله:﴿تَكۡسِبُونَ ﴾. العجيب: صلة لـ﴿سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ ﴾، وهذا سهو؛ لأنَّ صلة المصدر لا تتقدَّم على المصدر، لكنَّه يجوز أن يكون حالاً للمصدرين تقدَّم عليهما. ومن الغريب: أنَّ ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ من صلة الكلام الأوَّل، فحسن الوقف على (السماوات)، وهو مروي عن الكسائي، وأنَّ ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ متعلِّق بالكلام الثاني على ما سبق"[2].

- **المناقشة**:

معرفة مواضع الوقف في هذه الآية مرتبط بإعراب ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ ومتعلَّقها ارتباطاً وثيقاً؛ ولهذا سأعرض أقوال المعربين فيها مبيِّناً موضع الوقف بعد كلِّ قول.

---

(١) الأنعام ٣.

(٢) غرائب التفسير ١/٣٥١-٣٥٢.

القول الأوَّل: أنَّها متعلِّقة بـــمعنى اسم (الله) على تقدير: وهـــو الإلـــه في السماوات وفي الأرض؛ أي: المعبود فيهما، وهو قول أبي بكـــر بـــن الأنبـــاري[١] والزمخشري[٢]، وجوَّزه الزجاج[٣] والنحاس[٤].

وفي هذا القول نظر –كما ذكر الكرماني[٥] وحُكِي عن أبي علي[٦]– فإنَّ لفظ الجلالة (الله) قد أُجْرِي مجرى الأعلام، والأعلام لا تعمل فيما بعدها.

وعلى هذا القول يجوز الوقف على ﴿ وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ﴾ والابتداء بـــ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ شريطة أن تكون جملة ﴿ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ مستأنفة، فإن كانت خبراً أو حالاً[٧] فلا.

وهذا الوقف اختيار السجاوندي[٨] والنيسابوري[٩].

القول الثاني: أنَّها متعلِّقة بما دلَّ عليه لفظ الجلالة (الله) من معـــنى التـــدبير والقدرة ونحوهما، وهو قول الزجاج[١٠] والفارسي[١١] وابن عطيَّة[١٢].

---

(١) انظر: زاد المسير ٤/٣.
(٢) انظر: الكشاف ٥/٢.
(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨/٢.
(٤) انظر: معاني القرآن للنحاس ٣٩٩/٢-٤٠٠.
(٥) انظر: غرائب التفسير ٣٥١/١، ولباب التفاسير ٢٢١/٢.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٨٠/١، والفريد في إعراب القرآن ٥٤٢/٢.
(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٨٠/١، والفريد فـــي إعـــراب القـــرآن٥٤٢/٢، والـــدر المصون ٥٣٣/٤.
(٨) انظر: علل الوقوف ٤٧٢/٢-٤٧٣.
(٩) انظر: تفسير النيسابوري ٤٦/٣.
(١٠) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٢٨/٢.
(١١) انظر: الحجَّة للقراء السبعة ٣٢٠/٦.
(١٢) انظر: المحرر الوجيز ٢٦٧/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والمعنى على هذا: وهو المدبِّر في السماوات وفي الأرض.

والوقف على هذا القول كالوقف في القول الأوَّل.

القول الثالث: أنَّها متعلِّقة بصفة محذوفة، تقديرها: المعبود أو المدبِّر، حكاه ابن عطية[١] وأبو حيان[٢] والسمين[٣] عن بعض العلماء.

والمعنى: وهو الله المعبود أو المدبِّر في السماوات وفي الأرض.

وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أنَّ حذف الصفة في الكلام قليل جداً، فلا ينبغي الحمل عليه[٤].

والآخر: أنَّه لا دليل مقالي ولا حالي على هذا الحذف.

ولا يختلف الوقف في هذا القول عن الوقف في القول الأوَّل.

القول الرابع: أنَّها خبر.

وفي المبتدأ أوجه:

أوَّلاً: أنَّه (هو)، وعليه فلفظ الجلالة (الله) خبر أوَّل، و﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ خبر ثانٍ، وهذا الوجه جوَّزه الزجاج[٥] والنحاس[٦] والزمخشري[٧] والهمذاني[٨].

---

(١) انظر: المحرر الوجيز ٢/٢٦٧.
(٢) انظر: البحر المحيط ٤/٧٨.
(٣) انظر: الدر المصون ٤/٥٣١.
(٤) انظر: الدر المصون ٤/٥٣١.
(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٢٨.
(٦) انظر: معاني القرآن للنحاس ٢/٤٠٠.
(٧) انظر: الكشاف ٢/٥.
(٨) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٢/٥٤١.

والمعنى: أنَّه الله وأنَّه في السماوات وفي الأرض؛ أي: أنَّه عالم بما فيهما أو المنفرد بالتدبير فيهما.

ثانياً: أنَّه (هو)، ولفظ الجلالة بدل منه، وقد جوَّزه السمين[١].

والمعنى: هو في السماوات وفي الأرض.

ثالثاً: أنَّه (الله)، وجملة ﴿ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ خبر لضمير الشأن، جوَّزه الهمذاني[٢] والسمين[٣].

والمعنى: الشأنُ اللهُ في السماوات وفي الأرض.

وفي هذا القول ضعفٌ؛ لأنَّ المجرور بـ(في) لا يدلُّ على وصف خاصٍّ، وإنَّما على كون مطلق[٤].

والوقف على هذا القول كالوقف في القول الأوَّل.

القول الخامس: أنَّها متعلِّقة بـ(يعلم)[٥].

وعلى هذا القول في موقع جملة ﴿يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾ الإعرابي عدَّة أوجه:

أوَّلاً: أنَّها خبر ثانٍ لـ(هو)، وهو قول العكبري[٦] والهمذاني[٧].

---

(١) انظر: الدر المصون ٥٣٣/٤.
(٢) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٥٤٢/٢-٥٤٣.
(٣) انظر: الدر المصون ٥٣٣/٤.
(٤) انظر: البحر المحيط ٧٨/٤، والدر المصون ٥٣٣/٤.
(٥) انظر: غرائب التفسير ٣٥١/١، ولباب التفاسير ٢٢٢/٢، والتبيان في إعراب القرآن ٤٨٠/١، والبحر المحيط ٧٨/٤.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٨٠/١.
(٧) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٥٤٢/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والتقدير: هو الله يعلم في السماوات وفي الأرض سرَّكم وجهركم.

ثانياً: أنَّها خبر (هو)، ولفظ الجلالة بدل كما تقدَّم، جوَّزه العكبري[١] والسمين[٢].

والتقدير: هو يعلم في السماوات وفي الأرض سركم وجهركم[٣].

ثالثاً: أنَّها خبر (الله)، والجملة من المبتدأ والخبر في محلِّ رفع خبر ضمير الشأن، وهذا الوجه نسبه الكرماني لأبي علي[٤]، وجوَّزه السمين[٥].

والتقدير: الشأن الله يعلم في السماوات وفي الأرض سركم وجهركم.

رابعاً: أنَّها حال من الضمير المستكن في (المعبود) ونحوه، جوَّزه العكبري[٦] والهمذاني[٧] والسمين[٨].

والتقدير: هو المعبود حالة كونه يعلم في السماوات وفي الأرض سركم وجهركم.

وعلى هذه الأوجه السابقة يجوز الوقف على ﴿وَيَعْلَمُ مَاتَكْسِبُونَ ﴾ والابتداء بما بعده، ولا يجوز الوقف على شيء ممَّا تقدَّمه؛ لتعلُّق الكلام بعضه ببعض[٩].

---

(١) انظر: البحر المحيط ٧٨/٤، والدر المصون ٥٣٣/٤.
(٢) انظر: الدر المصون ٥٣٣/٤،
(٣) انظر: البحر المحيط ٧٨/٤، والدر المصون ٥٣٣/٤.
(٤) انظر: لباب التفاسير ٢٢٢/٢.
(٥) انظر: الدر المصون ٥٣٣/٤.
(٦) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٨٠/١.
(٧) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٥٤٢/٢.
(٨) انظر: الدر المصون ٥٣٣/٤.
(٩) انظر: منار الهدى ٢٦٥.

وهذا الوقف مروي عن ابن عباس وهو اختيار أبي عمرو الداني[١].

خامساً: أنَّها مستأنفة، وهو قول مكي[٢]، وجوَّزه غيره[٣].

وعلى هذا الوجه يجوز الوقف على موضعين في الآية والابتداء بما بعدهما:

أحدهما: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾، وهو مروي عن العباس بن الفضل[٤]، واختيار ابن الغزَّال[٥].

والآخر: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾.

القول السادس: أنَّها متعلِّقة بـ﴿سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾، حكاه الكرماني وغيره عن بعض العلماء[٦]، وحسَّنه النحاس[٧].

والتقدير: وهو الله يعلم سرَّكم وجهركم في السماوات وفي الأرض.

وقد عدَّ الكرماني هذا القول عجيباً، وخطَّأ قائله، وحكم عليه أبو حيان والسمين بالضعف؛ وذلك لما فيه من تقديم معمول المصدر عليه[٨].

---

(١) انظر: المكتفى ٢٤٧-٢٤٨

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٨٤/١.

(٣) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٨٠/١، والفريد في إعراب القرآن ٥٤٢/٢، والبحر المحيط ٧٨/٤، والدر المصون ٥٣٢/٤.

(٤) انظر: القطع والائتناف ٢١٩/١.

(٥) انظر: الوقف والابتداء ٢٩٩.

(٦) انظر: القطع والائتناف ٢١٩/١.

(٧) انظر: غرائب التفسير ٣٥١/١، ولباب التفاسير ٢٢٢/٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣١٣/١، والبحر المحيط ٧٨/٤.

(٨) انظر: غرائب التفسير ٣٥١/١، ولباب التفاسير ٢٢٢/٢، والبحر المحيط ٧٨/٤، والدر المصون ٥٣١/٤-٥٣٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومِمَّا تجدر الإشارة إليه أنَّه لا يحسن على هذا القول[١] عدُّ (يعلم) خبراً ولا حالاً مِمَّا تقدَّم؛ لما يترتَّب عليه من الفصل بين المبتدأ والخبر بفاصل ليس متعلِّقاً بالمبتدأ ولا بالخبر، إنَّما هو متعلِّق بمعمول الخبر فيصير أجنبياً، وكذلك الحال[٢]، وعلى هذا فجملة (يعلم) تكون مستأنفة.

وعلى هذا يجوز الوقف على موضعين والابتداء بما بعدهما:

أحدهما: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾.

والآخر: ﴿وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ﴾.

القول السابع: أنَّها حال من ﴿سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾، قُدِّمت على صاحبها وعلى عاملها، حكاه الهمذاني عن أبي علي[٣]، وجوَّزه الكرماني[٤] وغيره[٥].

والتقدير على هذا: وهو الله يعلم سرَّكم وجهركم حالة كونهما في السماء وفي الأرض.

والوقف على هذا القول سبقت الإشارة إليه في القول السادس.

القول الثامن: أنَّها حال من ضمير المخاطبين، تقدَّمت عليهم، ذكره الكرماني[٦].

والتقدير: يعلم سرَّكم وجهركم حالة كونكم في السموات وفي الأرض.

---

(١) ما سيُذكر هنا ينطبق تماماً على القول السابع والثامن والتاسع.
(٢) انظر: المحرر الوجيز ٢٦٨/٢، والفريد في إعراب القرآن ٥٤٢/٢.
(٣) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٥٤٢/٢.
(٤) انظر: غرائب التفسير ٣٥١/١، ولباب التفاسير ٢٢٢/٢.
(٥) انظر: البحر المحيط ٧٨/٤، والدر المصون ٥٣٢/٤.
(٦) انظر: غرائب التفسير ٣٥١/١.

وقد عدَّه الكرماني غريباً؛ ولعل السبب راجع إلى عدم ذيوعه وشهرته، إذ لم أقف على الإشارة إليه عند أحدٍ غيره فيما بين يديَّ من مظانٍّ.

والوقف على هذا القول سبقت الإشارة إليه في القول السادس.

القول التاسع: أنَّها متعلقة بـ﴿وَيَعْلَمُ مَاتَكْسِبُونَ﴾، ذكره الكرماني[١] وغيره[٢] دون نسبة.

والتقدير: يعلم سرَّكم وجهركم ويعلم ما تكسبون في السماوات وفي الأرض.

وهذا القول فاسد من جهة الإعراب؛ إذ يلزم منه تقديم معمول الصلة على الموصول؛ لأنَّ (ما) في الآية موصولة اسمية أو حرفية[٣].

وقد حكم عليه السمين بالفساد –أيضاً– من جهة المعنى؛ إذ استبعد كسب المخاطبين في السماوات[٤].

واستبعاده محلُّ نظر؛ لأنَّ من المكلَّفين الجنَّ، وبعضهم له قدرة على الطيران والصعود إلى السماء، وأيضاً ما كان ممتنعاً في زمانه في حقِّ البشر أصبح في العصر الحديث متاحاً.

والوقف على هذا القول كالوقف في القول السادس.

---

(١) انظر: غرائب التفسير ٣٥١/١، ولباب التفاسير ٢٢٢/٢.
(٢) انظر: البحر المحيط ٧٨/٤، والدر المصون ٥٣٢/٤.
(٣) انظر: البحر المحيط ٧٨/٤، والدر المصون ٥٣٢/٤.
(٤) انظر: الدر المصون ٥٣٢/٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القول العاشر: أنَّ ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ متعلِّقة بـــلفظ الجلالة على ما تقدَّم، و﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ متعلِّقة بـــ(يعلم)، وهو قول الطبري(١).

والمعنى على هذا: وهو الله في السماوات، ويعلم في الأرض سرَّكم وجهركم.

ولعل الطبري –كما ذكر الكرماني(٢)– اعتبر ما في سورة الملك من قولـــه –تعالى–: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾(٣).

وعلى هذا القول يجوز الوقف على ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ والابتداء بـــ﴿وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، وهذا الوقف مروي عن أُبي بن كعب(٤) والكسائي(٥).

وقد عدَّ الكرماني هذا الوقف غريباً(٦)، ولم يُبِن عن سبب ذلك، ولعلَّ السبب راجع إلى ضعفه من جهة المعنى؛ لأنَّ الله –تعالى– معبود في السماوات وفي الأرض، ويعلم ما في السماوات وما في الأرض، فلا اختصاص لإحـــدى الصـــفتين بأحـــد الظرفين(٧).

والذي يظهر لي ممَّا تقدَّم تعلُّق ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ بـــ(يعلم)؛ لسلامة هذا القول من الاعتراض والتأويل المتكلَّف.

---

(١) انظر: جامع البيان ٢٦١/١١.
(٢) انظر: لباب التفاسير ٢٢١/٢-٢٢٢.
(٣) انظر: الملك ١٦.
(٤) انظر: القطع والائتناف ٢١٩/١.
(٥) انظر: غرائب التفسير ٣٥١/١-٣٥٢، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣١٣/١.
(٦) انظر: غرائب التفسير ٣٥١/١.
(٧) انظر: التبيان في إعراب القرآن ٤٨٠/١، والفريد في إعـــراب القـــرآن ٥٤٣/٢، والـــدر المصون ٥٣٢/٤.

الوقف على (عَرْش)

في قوله تعالى: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾[١]

قال الكرماني: "ومن العجيب: زعم بعضهم أنَّ الوقف جائز على قوله: ﴿عَرْشٌ﴾ ثمَّ قوله: ﴿عَظِيمٌ﴾ خبر مبتدأ؛ أي: هذا أمر عظيم. وهذا تعسُّف"[٢].

- **المناقشة**:

في الوقف على ﴿عَرْشٌ﴾ والابتداء بـ﴿عَظِيمٌ﴾ قولان، هذا بيانهما:

القول الأوَّل: الجواز، وهو قول الداني[٣]، ورُوي عن نافع وغيره من العلماء[٤].

ورأوا أنَّ عرشها أحقرُّ وأهون من أن يصفه الله بالعِظَم.

والمعنى على هذا القول: ولها عرش، عظيمٌ عبادتُهم للشمس.

وفي إعراب ﴿عَظِيمٌ وَجَدتُّهَا﴾ ثلاثة توجيهات:

الأوَّل: أنَّ (عظيماً) خبرٌ لمبتدأ محذوف، وهو توجيه الكرماني[٥].

وعليه التقدير: هذا أمر عظيم.

---

(١) النمل ٢٣، ٢٤.

(٢) غرائب التفسير ٨٤٧/٢.

(٣) انظر: المكتفى: ٤٢٨.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٨١٥/٢-٨١٦، والهداية إلى بلوغ النهاية ٥٣٩٦/٨، والمكتفى ٤٢٧، والمحرر الوجيز ٢٥٦/٤، والفريد في إعراب القرآن ٨٨/٥، والجامع لأحكام القرآن ١٤٠/١٦، والدر المصون ٥٩٧/٨-٥٩٨.

(٥) انظر: غرائب التفسير ٨٤٧/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الثاني: أنَّ (عظيماً) صفة لخبر مقدَّم محذوف، و(وجدتها) مبتدأ مؤخَّر مقدَّر معه حرف مصدري، وهو توجيه الزمخشري(١) والهمذاني(٢) والسمين(٣) وابن عادل(٤).

والتقدير: أمرٌ عظيم أنْ وجدتها وقومها ساجدين للشمس من دون الله.

الثالث: أنَّ (عظيماً) مبتدأ، و(وجدتها) خبره، وهو توجيه الداني(٥).

والتقدير: عظيم وجوده إياها وقومها ساجدين للشمس من دون الله.

وما ذكره محلُّ نظر من وجهين(٦):

أحدهما: أنَّ (عظيماً) نكرة، والأصل أن لا يُبْتَدأ بالنكرة من دون مسوِّغ.

والآخر: أنَّه لا يوجد رابط بين المبتدأ وجملة الخبر.

القول الثاني: المنع، وهو قول الكرماني(٧)، وعليه أكثر العلماء(٨).

ومِمَّا احتجُّوا به على ما رأوه:

---

(١) انظر: الكشاف ١٤٤/٣.
(٢) انظر: الفريد في إعراب القرآن ٨٨/٥.
(٣) انظر: الدر المصون ٥٩٨/٨.
(٤) انظر: اللباب في علوم الكتاب ١٤٠/١٥.
(٥) انظر: المكتفى ٤٢٨.
(٦) انظر: الدر المصون ٥٩٨/٨، واللباب في علوم الكتاب ١٤٠/١٥.
(٧) انظر: غرائب التفسير ٨٤٧/٢.
(٨) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٨١٥/٢-٨١٦، والقطع والائتناف ٤٩٩/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٥٣٩٦/٨-٥٣٩٧، والكشاف ١٤٤/٣، وفتوح الغيب ٥٠٧/١١، ومنار الهدى ٥٦٩.

أوَّلاً: أنَّ الأصل أنَّ (عظيماً) صفة لـ(عرش)، وموافقته له في الإعراب دليل ذلك(١).

ثانياً: أنَّه ليس على إضمار عبادة الشمس أيُّ دليل(٢).

ثالثاً: لو كان (عظيم) متعلِّقاً بـ(وجدتها)، لقيل: عظمية وجدتها أو عظيم أن وجدتها(٣).

رابعاً: أنَّه غير منكر أن يصف الهدهد عرشها بالعِظَم؛ فقد رآه متناهياً في الضخامة –طولاً وعرضاً– والفخامة(٤).

وقد عدَّ الكرماني قول المجيزين عجيباً؛ ولعلَّ السبب في ذلك راجع إلى ما يترتَّب على القول به من التكلُّف في التوجيه الإعرابي –كما تقدَّم–، لذلك نراه بعد أن وجَّه قولهم أردفه قائلاً: "وهذا تعسُّف"(٥).

وممَّا تقدَّم يظهر أنَّ المنع أولى؛ وذلك لما يلي:

أوَّلاً: أنَّ جمهور المفسرين ذكروا أنَّ المقصود بقوله –تعالى–: ﴿وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ وصف عرشها بالعِظَم والحُسْن(٦).

---

(١) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٨١٥/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٥٣٩٦/٨-٥٣٩٧، والجامع لأحكام القرآن ١٤١/١٦.

(٢) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٨١٦/٢، وفتوح الغيب ٥٠٧/١١، والجامع لأحكام القرآن ١٤١/١٦.

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٨١٥/٢، والقطع والائتناف ٤٩٩/٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٥٣٩٧/٨، والجامع لأحكام القرآن ١٤٠/١٦-١٤١، ومنار الهدى ٥٦٩.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٨١٦/٢، والمكتفى ٤٢٨، والجامع لأحكام القرآن ١٤١/١٦.

(٥) غرائب التفسير ٨٤١/٢.

(٦) انظر: جامع البيان ٤٤٧/١٩، والكشف والبيان ٢٠٣/٧، والهداية إلى بلوغ النهاية ٥٣٩٦/٨، ومعالم التنزيل ١٥٦/٦، والمحرر الوجيز ٢٥٦/٤، وزاد المسير ١٦٥/٦، والجامع لأحكام القرآن ١٣٩/١٦-١٤٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثانياً: أنَّه يلزم على قول المجيزين قطع نعت النكرة، وهو قليل نادر(١).

ثالثاً: أنَّه لا يخفى ما في قول المجيزين من الركاكة والخروج عن الظاهر لغير داع لفظي ولا معنوي.

الوقف على (رَدِفَ)

في قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾(٢)

قال الكرماني: "الغريب: في ﴿رَدِفَ﴾ ضمير يعود إلى الوعد، ثمَّ ابتدأ فقال: ﴿لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾، فيحسن الوقف على ﴿رَدِفَ﴾"(٣).

- **المناقشة**:

اختلف العلماء في الوقف على ﴿رَدِفَ﴾ والابتداء بـ﴿لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ على قولين:

الأوَّل: الجواز، ذكره أبو حيان(٤) وغيره(٥) عن بعضهم دون نسبة، وأشار إليه الكرماني(٦).

---

(١) انظر: منار الهدى ٥٦٩.
(٢) النمل ٧٢.
(٣) غرائب التفسير ٨٥٧/٢.
(٤) انظر: البحر المحيط ٩٠/٧.
(٥) انظر: الدر المصون ٦٣٩/٨، واللباب في علوم الكتاب ١٩٧/١٥، ومنار الهدى ٥٧٤.
(٦) انظر: غرائب التفسير ٨٥٧/٢، ولباب التفاسير ٧٩١/٣.

وعلى هذا القول يكون فاعل ﴿رَدِفَ﴾ ضميراً مستتراً يعود إلى (الوعد) المذكور قبله في ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ -كما ذكر الكرماني[١]-، و﴿لَكُم﴾ خبراً مقدَّماً، و﴿بَعْضُ﴾ مبتدأ مؤخراً[٢].

والمعنى: رَدِفَ الوعدُ، لكم بعض الذي تستعجلونه من العذاب.

الثاني: المنع، وهو ظاهر كلام أبي حيان[٣] والسمين[٤] وابن عادل[٥] وأحمد الأُشموني[٦] والألوسي[٧].

فقد رأوا أنَّ فاعل ﴿رَدِفَ﴾: ﴿بَعْضُ﴾، والمعنى: اقترب ودنا لكم بعضُ الذي تستعجلونه من العذاب.

ولم يرتضوا ما ذهب إليه المجيزون؛ وذلك لما فيه من تفكيك الكلام والخروج عن الظاهر لغير حاجة تدعو إلى ذلك[٨].

وأمَّا الكرماني فقد حكم على هذا القول بالغرابة[٩].

---

(١) انظر: غرائب التفسير ٨٥٧/٢، ولباب التفاسير ٧٩١/٣.
(٢) انظر: البحر المحيط ٩٠/٧، والدر المصون ٦٩٣/٨، واللباب في علوم الكتاب ١٩٧/١٥.
(٣) انظر: البحر المحيط ٩٠/٧.
(٤) انظر: الدر المصون ٦٣٩/٨.
(٥) انظر: اللباب في علوم الكتاب ١٩٦/١٥.
(٦) انظر: منار الهدى ٥٧٤.
(٧) انظر: روح المعاني ١٦/٢٠.
(٨) انظر: البحر المحيط ٩٠/٧، والدر المصون ٦٩٣/٨، واللباب في علوم الكتاب ١٩٧/١٥، وروح المعاني ١٦/٢٠.
(٩) انظر: غرائب التفسير ٨٥٧/٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وما ذهب إليه المانعون هو الصحيح؛ وذلك لاتِّفاقه مع ما قاله جمهورُ المفسرين في تأويل الآية[١] وجمهورُ المعربين في توجيهها[٢].

الوقف على ﴿قَلِيلاً﴾

في قوله تعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾[٣]

قال الكرماني: "ومن العجيب: الوقف على ﴿قَلِيلًا﴾، وهذا لا يجوز؛ لأنَّه حمل ﴿مَا﴾ على النفي، فيكون ﴿مِّنَ اللَّيْلِ﴾ متَّصلاً بـ﴿يَهْجَعُونَ﴾، و﴿مَا﴾ وقع بعد ما لا يتقَدَّم عليه"[٤].

- **المناقشة**:

في الوقف على ﴿قَلِيلًا﴾ والابتداء بـ﴿مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ قولان، هذا بيانهما:

القول الأوَّل: الجواز، وهو مروي عن الضحَّاك ومقاتل ويعقوب الحضرمي[٥]، وحسَّنه مكي[٦].

---

(١) انظر: جامع البيان ١٩/٤٩١-٤٩٢، ومعاني القرآن للنحاس ٥/١٤٧، والكشف والبيان ٧/٢٢١-٢٢٢، والتفسير البسيط ١٧/٢٩١-٢٩٣، ومعالم التنزيل ٦/١٧٥، والجامع لأحكام القرآن ١٦/٢٠٢-٢٠٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٩٩، والهداية إلى بلوغ النهاية ٨/٥٤٦١، والمحرر الوجيز ٤/٢٦٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١٠١٣، والفريد في إعراب القرآن ٥/١٠٩.

(٣) الذاريات ١٧.

(٤) غرائب التفسير ٢/١١٤٠.

(٥) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٠٥-٩٠٦، والقطع والائتناف ٢/٦٨٤، والهداية إلى بلوغ النهاية ٨/٣١، والمكتفى ٥٣٦، والتفسير البسيط ٢٠/٤٣٧، ومعالم التنزيل ٧/٣٧٣، وزاد المسير ٨/٣١.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٢٢٩.

وعلى هذا القول يكون (قليلاً) صفة لموصوف محذوف، هو خبر (كان)، وتكون (ما) نافية، والمعنى: كانوا أناساً قليلاً، لا يهجعون من الليل[١].

القول الثاني: المنع، وهو قول الكرماني[٢]، وعليه أكثر العلماء[٣].

وحجَّتهم أنَّ الوقف على ﴿قَلِيلًا﴾ والابتداء بما بعده فيه نظر من جهة المعنى وجهة الصناعة.

أمَّا من جهة المعنى، فإنَّ الآية تدلُّ على قلَّة نومهم لا على قلَّة عددهم[٤]، وأيضاً فإنَّه غير متصوَّر عدم هجوعهم ونومهم، فلا بدَّ أن يناموا[٥].

وأمَّا من جهة الصناعة، فكما ذكر الكرماني من أنَّ (ما) النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيبقى ﴿مِّنَ ٱلَّيۡلِ﴾ متعلِّقاً بغير شيء[٦].

وبناء على ذلك عدَّ الكرماني هذا القول عجيباً.

وعلى قول المانعين في التوجيه الإعرابي لهذه الآية عدة آراء:

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢/٢٢٩، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١١٧٩، والفريد في إعراب القرآن ٦/١٠، والدر المصون ١٠/٤٥.

(٢) انظر: غرائب التفسير ٢/١١٤٠.

(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٠٦، والقطع والائتناف ٢/٦٨٤، والمكتفى ٥٣٦، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١١٧٩، والفريد في إعراب القرآن ٦/١٠، والبحر المحيط ٨/١٣٤، والدر المصون ١٠/٤٥، واللباب في علوم الكتاب ١٨/٦٨، ومنار الهدى ٧٤٠.

(٤) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٠٦، والمكتفى ٥٣٦، ومنار الهدى ٧٤٠.

(٥) انظر: الدر المصون ١٠/٤٥، واللباب في علوم الكتاب ١٨/٦٨.

(٦) انظر: غرائب التفسير ٢/١١٤٠، ولباب التفاسير ٤/٦٢٢، والكشاف ٣/١٦، والتبيان في إعراب القرآن ٢/١١٧٩، والفريد في إعراب القرآن ٦/١٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الأوَّل: أنَّ تكون (ما) مصدرية، جوَّزه الكرماني[١] وكثير من العلماء[٢].

وفي موقعها الإعرابي وجهان[٣]:

أحدهما: أن تكون بدل اشتمال من اسم (كان)، وعليه التقدير: كان هجوعهم قليلاً.

والآخر: أن تكون مرفوعة بـ(قليلاً)، وعليه التقدير: كانوا قليلاً هجوعُهم؛ أي: قلَّ هجوعُهم.

واستبعده الكرماني وغيره؛ لأنَّ (قليلاً) هنا قد وُصِف، ونحو هذا إذا وُصِف لم يجز إعماله؛ لأنَّ عمله إنَّما كان لشبهه بالفعل، والنعت يخرجه عن ذلك[٤].

وعلى كلا القولين لا يصحُّ تعلُّق (من الليل) بـ(يهجعون)؛ لأنَّ صلة المصدر لا تتقدَّم عليه، وإنَّما هو متعلِّق بفعل محذوف دلَّ عليه (يهجعون)[٥].

الثاني: أن تكون (ما) مؤكِّدة، جوَّزه الكرماني وكثير من العلماء[٦].

---

(١) انظر: لباب التفاسير ٦٢٢/٤.
(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٨٤/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٥٣/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٩/٤، والكشف والبيان ١١١/٩-١١٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٧٠٨١/١١، والكشاف ١٦/٤.
(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٢٩/٢، والتبيان في إعراب القرآن ١١٧٩/٢، والدر المصون ٤٥/١٠، واللباب في علوم الكتاب ٦٨/١٨.
(٤) انظر: لباب التفاسير ٦٢٢/٤، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٩٠/٢، والفريد في إعراب القرآن ١٠/٦.
(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٧٩/٢، والفريد في إعراب القرآن ١٠/٦، والدر المصون ٤٥/١٠، واللباب في علوم الكتاب ٦٨/١٨.
(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٨٤/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ٥٣/٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢٣٩/٤، والكشف والبيان ١١١/٩-١١٢، والهداية إلى بلوغ النهاية ٧٠٨١/١١، والكشاف ١٦/٤.

وعليه فـ(يهجعون) خبر (كان)، وفي (قليلاً) وجهان[١]:

أحدهما: أنَّها صفة لمصدر محذوف، والتقدير: كانوا يهجعون من الليل هجوعاً قليلاً.

والآخر: أنَّها صفة لظرف محذوف، والتقدير: كانوا يهجعون من الليل وقتاً قليلاً.

الثالث: أن تكون (ما) موصولة بمعنى (الذي)، جوَّزه بعض العلماء[٢].

وعلى هذا فالعائد محذوف، والتقدير: كانوا قليلاً من الليل الوقتَ الذي يهجعون فيه.

وهذا القول فيه من التكلُّف ما هو واضح بيِّن.

وعلى كلِّ هذه الآراء يكون الوقف على قوله –تعالى–: ﴿يَهْجَعُونَ﴾[٣]؛ وذلك لارتباط الكلام بعضه ببعض.

وممَّا تقدم يظهر أنَّ القول بالمنع أولى؛ لدلالة سياق الآية عليه، وسلامته من التكلُّف والركاكة المترتبة على القول بالجواز.

---

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٢٩/٢، والتبيان في إعراب القرآن ١١٧٩/٢، والبحر المحيط ١٣٤/٨.

(٢) انظر: الكشف والبيان ١١١/٩-١١٢، والتفسير البسيط ٤٣٨/٢٠، والكشاف ١٦/٤، والبحر المحيط ١٣٥/٨، والدر المصون ٤٥/١٠.

(٣) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٢٩/٢، والمقصد لتخليص ما في المرشد ٧٤٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

موضع الوقف في ﴿وَٱلۡأَرۡضَ كُلَّ يَوۡمٍ﴾

من قوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ﴾[(١)]

قال الكرماني: "قوله: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ﴾ متَّصل بمضمر؛ أي: هو في شأن يقع كلَّ يوم، الغريب: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ﴾ ظرف للسؤال، فيحسن الوقف عليه، ومن الغريب: ﴿هُوَ﴾ كناية عن السؤال في شأن السائلين"[(٢)].

- **المناقشة**:

في مكان الوقف في ﴿وَٱلۡأَرۡضَ كُلَّ يَوۡمٍ﴾ قولان لأهل العلم:

القول الأوَّل: جواز الوقف على ﴿وَٱلۡأَرۡضَ﴾ والابتداء بـ﴿كُلَّ يَوۡمٍ﴾، وهو قول أكثر العلماء[(٣)]، ورُوِي عن نافع[(٤)]، وهو ظاهر كلام الكرماني[(٥)].

وعلى هذا (هو) ضمير يعود إلى (الله) -عزَّ وجلَّ-، وفي العامل في ﴿كُلَّ يَوۡمٍ﴾ رأيان:

أحدهما: أنَّه منصوب بالاستقرار الذي تضمَّنه الخبر، وهو قوله: ﴿فِي شَأۡنٖ﴾، والتقدير: الله مستقر في شأن كلَّ يوم[(٦)].

---

(١) الرحمن ٢٩.
(٢) غرائب التفسير ١١٧١/٢.
(٣) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٩١٦/٢، والقطع والائتناف ٧٠٤/٢-٧٠٥، والمكتفى ٥٤٨، والتفسير البسيط ١٦٠/٢١-١٦١، وعلل الوقوف ٩٨٦/٣، والجامع لأحكام القرآن ١٣٤/٢٠، وتفسير النيسابوري ٢٢٧/٦، ومنار الهدى ٧٥٦.
(٤) انظر: القطع والائتناف ٧٠٤/٢.
(٥) انظر: غرائب التفسير ١١٧١/٢.
(٦) انظر: التفسير البسيط ١٦١/٢١، والبحر المحيط ١٩١/٨، والدر المصون ١٦٩/١٠، واللباب في علوم الكتاب ٣٢٦/١٨.

والآخر: ذكره الكرماني، وهو أنَّه فعل مضمر لما دلَّ عليه ﴿هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، والتقدير: الله في شأن يقع كلَّ يوم(١).

القول الثاني: جواز الوقف على ﴿كُلَّ يَوْمٍ﴾والابتداء بـ﴿هُوَ فِي شَأْنٍ﴾، وهو مروي عن يعقوب الحضرمي(٢)، وحكاه الكرماني وغيره عن بعض العلماء(٣)، ولم يستبعده الواحدي(٤).

وقد عدَّ الكرماني هذا القول غريباً، ورأى –بناء عليه– أنَّ ﴿كُلَّ يَوْمٍ﴾منتصب بـ﴿يَسْئَلُهُۥ﴾(٥).

وفي عود الضمير رأيان:

أحدهما: أنَّه عائد إلى الله –جلَّ وعلا–، والمعنى: يسأله من في السماوات والأرض كلَّ يوم، الله في شأن(٦).

---

(١) انظر: غرائب التفسير ١١٧١/٢. وانظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٩٩/٢، والفريد في إعراب القرآن ٦٧/٦.

(٢) انظر: القطع والائتناف ٧٠٤/٢، والتفسير البسيط ١٦١/٢١، ومنار الهدى ٧٥٦.

(٣) انظر: غرائب التفسير ١١٧١/٢، ولباب التفاسير ٧٥٧/٤، والفريد في إعراب القرآن ٦٧/٦.

(٤) انظر: التفسير البسيط ١٦١/٢١.

(٥) انظر: غرائب التفسير ١١٧١/٢. وانظر –أيضاً–: الفريد في إعراب القرآن ٦٧/٦، والجامع لأحكام القرآن ١٣٤/٢٠.

(٦) انظر: القطع والائتناف ٧٠٤/٢–٧٠٥، والتفسير البسيط ١٦١/٢١، ومنار الهدى ٧٥٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والآخر: أنَّه كناية عن السؤال، و﴿فِي شَأْنٍ﴾ خبره، والتقدير: يسأله من في السماوات والأرض كلَّ يوم، سؤالهم في شأن يبدو لهم ويظهر، ذكره الكرماني، وعدَّه غريباً -أيضاً-(١).

والوجه هو القول الأوَّل؛ لاتِّفاقه مع معنى الآية كما نصَّ على ذلك جمهور أهل التأويل(٢)، قال الطبري: "هو كلَّ يوم في شأن خلقه، فيفرج كرب ذي كرب، ويرفع قوماً، ويخفض آخرين، وغير ذلك من شؤون خلقه، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل"(٣).

الوقف على ﴿أَتْرَابًا﴾

في قوله تعالى: ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ ثُلَّةٌ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَثُلَّةٌ مِنَ الْآخِرِينَ﴾(٤)

قال الكرماني: "العجيب: ﴿ثُلَّةٌ﴾ رفع بالابتداء، و﴿ثُلَّةٌ﴾ عطف عليه، ﴿لِأَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ خبر تقدَّم عليه، فيحسن الوقف على ﴿أَتْرَابًا﴾"(٥).

---

(١) انظر: غرائب التفسير ١١٧١/٢، ولباب التفاسير ٧٥٧/٤.

(٢) انظر: جامع البيان ٣٩/٢٣-٤٠، والكشف والبيان ١٨٤/٩، والهداية إلى بلوغ النهاية ٧٢٢٣/١١-٧٢٢٤، ومعالم التنزيل ٤٤٦/٧، والمحرر الوجيز ٢٢٩/٥، وزاد المسير ١١٤/٨.

(٣) جامع البيان ٣٩/٢٣.

(٤) الواقعة ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠.

(٥) غرائب التفسير ١١٧٩/٢.

- **المناقشة**:

في الوقف على ﴿أَتْرَابًا﴾ قولان، هذا بيانهما:

القول الأوَّل: الجواز، وهو قول الأخفش[١]، وذكره الكرماني عن بعضهم[٢].

وهذا القول محمول على جعل ما بعد ﴿أَتْرَابًا﴾ جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر، فتكون ﴿لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾ في محلِّ رفع خبر مقدَّم، و﴿ثُلَّةٌ﴾ مبتدأ مؤخَّر، وما بعده معطوف عليه، والتقدير: لأصحاب اليمين ثلَّتان، ثلَّة من الأوَّلين وثلَّة من الآخرين[٣].

القول الثاني: المنع، وهو قول أبي حاتم السجستاني[٤] والسجاوندي[٥] والنيسابوري[٦] وزكريا الأنصاري[٧] وأحمد الأُشموني[٨].

فقد رأوا أنَّ الوقف لا يكون إلا على ﴿لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ﴾؛ لتعلُّقه بما قبله[٩].

---

(١) انظر: القطع والائتناف ٢/٧١٠-٧١١.
(٢) انظر: غرائب التفسير ٢/١١٧٩، ولباب التفاسير ٤/٧٩٢.
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ٣/١٢٦، وإيضاح الوقف والابتداء ٢/٩٢٣، والقطع والائتناف ٢/٧١١، والتفسير البسيط ٢١/٢٣٨، والجامع لأحكام القرآن ٢٠/٢٠١، واللباب في علوم الكتاب ١٨/٤٠٤.
(٤) انظر: القطع والائتناف ٢/٧١١.
(٥) انظر: علل الوقوف ٣/٩٩٣.
(٦) انظر: تفسير النيسابوري ٦/٢٣٨.
(٧) انظر: المقصد لتلخيص ما في المرشد ٧٦٢.
(٨) انظر: منار الهدى ٧٦٢.
(٩) انظر: منار الهدى ٧٦٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وعلى هذا يكون ﴿ ثُلَّةٌ ﴾خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هما ثلَّة من الأوَّلين وثلَّة من الآخرين(١).

وفي متعلَّق ﴿ لِّأَصۡحَٰبِ ٱلۡيَمِينِ ﴾ على هذا القول أوجه:

الأوَّل: أنَّها متعلِّقة بـ﴿ أَنشَأۡنَٰهُنَّ ﴾(٢).

الثاني: أنَّها متعلِّقة بـ﴿ فَجَعَلۡنَٰهُنَّ ﴾(٣).

الثالث: أنَّها متعلِّقة بـ﴿ أَتۡرَابًا ﴾(٤).

الرابع: أنَّها متعلِّقة بمحذوف هو في محلِّ نصب صفة لـ﴿ أَتۡرَابًا ﴾، والتقدير: هنَّ لأصحاب اليمين(٥).

وقد عدَّ الكرماني قول المجيزين عجيباً، والذي يبدو لي خلاف ذلك؛ فإنَّ كلا القولين محتمل غير بعيد؛ إذ لكلٍّ منهما ما يؤيِّده من حيث الصناعة والمعنى، ولذا تجد أبا بكر الأنباري والنحاس قاما بتوجيههما ولم يعترضا على أيٍّ منهما(٦).

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١٢٦/٣، وإيضاح الوقف والابتداء ٩٢٣/٢، والقطع والائتناف ٧١١/٢، والتفسير البسيط ٢٣٨/٢١، والجامع لأحكام القرآن ٢٠١/٢٠، واللباب في علوم الكتاب ٤٠٤/١٨.

(٢) الواقعة ٣٥. انظر: لباب التفاسير ٧٩٢/٤، والتبيان في إعراب القرآن ١٢٠٥/٢، والبحر المحيط ٢٠٧/٨، والدر المصون ٢٠٨/١٠.

(٣) الواقعة ٣٦. انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٠٥/٢، والفريد في إعراب القرآن ٨٤/٦.

(٤) انظر: الدر المصون ٢٠٨/١٠، واللباب في علوم الكتاب ٤٠٤/١٨.

(٥) انظر: لباب التفاسير ٧٩٢/٤، والفريد في إعراب القرآن ٨٤/٦.

(٦) انظر: إيضاح الوقف والابتداء ٩٢٣/٢، والقطع والائتناف ٧١١/٢.

الخاتمة

وبعد، فمن اللائق أن أضع بين يديِّ القارئ الكريم أبرز النتائج التي خلصت إليها، وهي كالآتي:

أولاً: أكَّد البحث على اعتماد الوقفِ والابتداءِ النحوَ وأحكامه في كثير من مسائله وقضاياه، وأنَّ النحويين كانوا من أوائل مَنْ اشتغلوا به وألَّفوا فيه.

ثانياً: استطاع البحث أن يكشف عن أثر الإعراب في ردِّ بعض وجوه الوقوف؛ لفساده من جهة الإعراب والصناعة.

ثالثاً: كما كشف عن أثر اختلاف الإعراب في وجوه الوقف، فقد يكون الوقف سائغاً على وجه إعرابي، ممتنعاً على وجه آخر.

رابعاً: جلَّى البحث بوضوح أثر الدلالة والسياق في ظاهرة الوقف والابتداء، وأنَّ بعض وجوه الوقف قد يُرفَض ويُرَد بسبب مخالفته معنى الآية وسياقها.

خامساً: أكَّد البحث على أنَّ النحويين أهل دراية بالمعاني والدَّلالات، وأنَّهم يولونها اهتماماً كبيراً في القضايا التي يناقشونها، ولا أدلَّ على ذلك من رفضهم بعض الوجوه الصحيحة صناعة بسبب فساد المعنى المترتب على الأخذ بها.

سادساً: أثبت البحث أثر القراءات في قبول بعض الوقوف ورد بعضها الآخر.

سابعاً: جلَّى البحث بعض الآراء والأقوال التي يُظَنَّ أنَّ الكرماني انفرد بها ولم يُسْبَق إليها، وذلك بالاعتماد على ما وقف عليه الباحث من مظانَّ بين يديه.

ثامناً: سلَّط البحث الضوء على جملة من مسائل الوقف والابتداء الغريبة والعجيبة، ولم يُسلِّم للكرماني بوصف بعضها بذلك.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

تاسعاً: لم يوفَّق الكرماني في بعض أحكامه التي أطلقها على بعض مسائل الوقوف؛ إذ إنَّ هذه الآراء استندت إلى جملة من الأدلَّة المعتبرة.

عاشراً: اعتمد الكرماني في قبول بعض الوقوف أو رفضها على أمرين:

أحدهما: أدلة النحو النقليَّة والعقلية.

والآخر: معنى الآيات ودلالاتها.

حادي عشر: صحَّح البحث جملة من أوهام الكرماني وأخطائه في نسبة بعض الأقوال والوقوف إلى غير أصحابها.

ثاني عشر: لم يفت الكرماني توجيه بعض الوقوف الضعيفة والتماس مخارج لها، وإن كان بعض توجيهاته متكلَّفاً غير مقبول.

ثالث عشر: من الظواهر التي اعتمد عليها الكرماني في توجيه بعض الوقوف ظاهرة التأويل، مثل: التقديم والتأخير والحذف والزيادة.

هذا ما خلصت إليه من ثنايا البحث، واللهَ أسأل أن يجعل هذا العمل مباركاً مقبولاً، والحمد لله أولاً وآخِراً، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وزارة الشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- ارتشاف الضرب: أبو حيان، تحقيق د رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- الأصول في النحو: ابن السراج، تحقيق د عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.
- إعراب القرآن: المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- إعراب القرآن: النحاس، تحقيق د زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري، اعتنى به محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال: ابن المنيِّر، مطبوع مع الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر، بيروت.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: البيضاوي، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- إيضاح الوقف والابتداء: أبو بكر الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- البرهان في علوم القرآن: الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات بن الأنباري، تحقيق د طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- التبيان في إعراب القرآن: العكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التسهيل لعلوم التنزيل: ابن جزي، ضبطه وصحَّحه محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- التصريح بمضمون التوضيح: الأزهري، تحقيق د عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الفارسي، تحقيق د عوض القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- التفسير البسيط: الواحدي، مجموعة رسائل علمية بجامعة الإمام محمد بن سعود، سلسلة الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، أشرف على طباعته د عبد العزيز بن سطام آل سعود و د تركي العتيبي.
- تفسير القرآن الكريم: عبد الله بن أحمد الإشبيلي، تحقيق د صالحة آل غنيم، سلسلة الرسائل الجامعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، أشرف على طباعته د عبد العزيز بن سطام آل سعود و د تركي العتيبي.
- جامع البيان في تأويل القرآن: أبو جعفر الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ /٢٠٠٠ م.

- الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي: أبو عبد الله القرطبي، تحقيق د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق د فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: شهاب الدين الخفاجي، دار صادر – بيروت.
- الخصائص: ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، تحقيق د أحمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: المالقي، تحقيق د أحمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- روح المعاني: الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- زاد المسير في علم التفسير: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق زهير شويش، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤/٥١٩٨٤م.
- سر صناعة الإعراب: ابن جني، تحقيق د حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.
- شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين الأستراباذي، تحقيق د إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق د عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، دار المأمون، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
- شواذ القراءات: الكرماني، تحقيق د شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت.
- علل الوقوف: محمد السجاوندي، تحقيق د محمد العيدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل: محمود الكرماني، تحقيق د شمران العجلي، دار القبلة، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان = تفسير النيسابوري: الحسن القمي النيسابوري، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب: شرف الدين الطيبي، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- القطع والائتناف: أبو جعفر النحاس، تحقيق د عبد الرحمن المطرودي، عالم الكتب، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: أبو القاسم يوسف الهذلي، تحقيق جمال بن السيد الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان، تحقيق د عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى.

- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، مكتبة دار الزمان، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- كتب الوقف والابتداء وعلاقتها بالنحو: د أحمد خطاب العمر، جامعة الموصل، العراق.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، دار الفكر.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- لباب التفاسير (الفاتحة – آخر النساء): الكرماني، تحقيق د ناصر العمر، رسالة علمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٤هـ.
- لباب التفاسير (المائدة – الإسراء): الكرماني، تحقيق عبد الله المنصور، رسالة علمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٩هـ.
- لباب التفاسير (الكهف – الصافات): الكرماني، تحقيق إبراهيم بن محمد دومري ، رسالة علمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٩هـ.
- لباب التفاسير (ص – الناس): الكرماني، تحقيق إبراهيم علي حكمي، رسالة علمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٩هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب: العكبري، تحقيق د غازي مختار طليمات ود عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- اللباب في علوم الكتاب: عمر بن علي بن عادل الحنبلي، عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ابن جني، تحقيق علي النجدي وآخرين، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- المحرر الوجيز: ابن عطية، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- مشكل إعراب القرآن: مكي القيسي، تحقيق د حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
- معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي: الحسين بن مسعود بن محمد البغوي، تحقيق محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- معاني القرآن: الأخفش، تحقيق د هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م.
- معاني القرآن: الفراء، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- معاني القرآن الكريم: أبو جعفر النحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، مركز إحياء التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق د عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- المقتضب: المبرد، د محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء: زكريا الأنصاري، علَّق عليه شريف العدوي، وهو مطبوع مع كتاب منار الهدى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- المكتفى في الوقف والابتدا: أبو عمرو الداني، تحقيق د يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا: أحمد الأشموني، علَّق عليه شريف العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، صححه وراجعه علي محمد الضبَّاع، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الهداية إلى بلوغ النهاية: مكي بن أبي طالب، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- الوقف والابتداء: ابن الغزَّال النيسابوري، تحقيق طاهر الهمس، رسالة علمية، جامعة دمشق، سوريا، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس الموضوعات

م	الموضـــــوع	الصفحة
١.	**ملخص**	٣١٢٧
٢.	Abstract	٣١٢٨
٣.	**المقدمة**	٣١٢٩
٤.	**التمهيد**	٣١٣٣
٥.	**المبحث الأوَّل: اختياراته واعتراضاته**	٣١٣٦
٦.	**الوقف على (ذَلُول)**	٣١٣٦
٧.	**موضع الوقف في قوله:** ﴿مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ﴾	٣١٤١
٨.	**الوقف على (جُنَاح)**	٣١٤٦
٩.	**موضع الوقف في قوله:** ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ...﴾	٣١٥٠
١٠.	**الوقف على (كَثِيرة)**	٣١٥٥
١١.	**موضع الوقف في قوله:** ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا...﴾	٣١٥٩
١٢.	**موضع الوقف في قوله:** ﴿شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ﴾	٣١٦٢
١٣.	**موضع الوقف في قوله:** ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ...﴾	٣١٦٤
١٤.	**موضع الوقف في قوله:** ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّي وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ﴾	٣١٧٠
١٥.	**الوقف على قوله:** ﴿لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا﴾	٣١٧٣
١٦.	**المبحث الثاني: ما وصفه بالغريب والعجيب**	٣١٧٦
١٧.	**موضع الوقف في قوله:** ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلْأَرْضِ ...﴾	٣١٧٦
١٨.	**الوقف على (عَرْش)**	٣١٨٥

م	الموضـــــوع	الصفحة
١٩.	الوقف على (رَدِفَ)	٣١٨٨
٢٠.	الوقف على (قَلِيلاً)	٣١٩٠
٢١.	موضع الوقف في قوله: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ كُلَّ يَوۡمٍ﴾	٣١٩٤
٢٢.	الوقف على (أَتْرَابًا)	٣١٩٦
٢٣.	الخاتمة	٣١٩٩
٢٤.	ثبت المصادر والمراجع	٣٢٠١
٢٥.	فهرس الموضوعات	٣٢٠٨

تم بحمد الله